رأي آخر (اقتصادي)

ملحق يصدر عن مؤسسة مفتاح / آب ٢٠١٥

د. سمير عبد الله وزير التخطيط الأسبق:

- هامش السياسات المالية للسلطة محدود، والسبب محدودية مصادر الإيرادات الرئيسية
- القطاع الأمني منتفخ بشكل كبير وبدون أي مبرر ويستهلك نحو ٤٠٪ من الموازنة
- لا خيارات لدينا فيما يتعلق بسياسة اقتصاد السوق، في ظل انعدام السيادة كاملة
- الإعلام ما زال سطحيا، فهو يسمع "خراريف" وينشط أكثر حين تكون هناك فضيحة

خاص "رأي آخر"

قال د. سمير عبد الله، مدير البحوث في مؤسسة "ماس" ، ووزير التخطيط الأسبق في الحكومة الفلسطينية، أن هامش السياسات المالية للسلطة الوطنية ووزارة المالية هامش محدود بالنظر إلى محدودية مصادر إيراداتها الرئيسية بما في ذلك الضرائب غير المباشرة، مشيرا إلى أن السلطة ليس لديها الخيارات الكبيرة فيما يتعلق بسياسة والاستثمار أو اقتصاد السوق الحر، في ظل عدم وجود سيادة كاملة على الأرض.

وفي حوار مطول معه، خص به "رأي آخر اقتصادي"، انتقد د. عبد الله ما اسماه بيروقراطية الحكومة فيما يتعلق بالجهاز الأمني، وانتفاخ هذا الجهاز حتى بات يستحوذ على نحو ٤٠٪ من موازنة الحكومة السنوية، مؤكدا في جانب آخر عدم وجود شفافية في سياسة إدارة الدين العام.

كما انتقد د. عبد الله، الإعلام المحلي، وقال أن هذا الإعلام ما زال سطحيا، فهو يسمع "خراريف" من هنا وهناك، وينشط أكثر حين تكون هناك فضيحة ليتابعها ويسهب في الحديث عنها وفي تناولها.

وعن علاقة المحاسبة المالية بين السلطة وإسرائيل، أكدت د. عبد الله، أن إسرائيل تستغل الآن بشكل بشع سيطرتها على معظم إيراداتنا، وهي تتعامل معنا باستصغار واستكبار. وقال" لقد أعطيت السلطة الفلسطينية مسؤوليات مائة بالمائة عن احتياجات السكان من صحة وتعليم وطرق، فيما نفض الإسرائيليون أيديهم من كل شيء، وكانوا كذلك قبل مجيء السلطة إلى حد ما".

وفيما يتعلق بالرقابة المجتمعية على أداء الحكومة، قال وزير التخطيط السابق، "من المفروض أن تكون رقابة مجتمعية حتى تظل الثقة بين الحكم والشعب. إذا فقدت الثقة بين الشعب والسلطة، فإن الحاكم يفقد شرعيته، وهذا أخطر شيء يمكن أن يحدث، لأن فقدان الشرعية يؤدي إلى عدم القدرة على الحكم، ميزة الحكم في فلسطين أنه بحاجة إلى الثقة وإلى تعاون الناس أكثر من أي حكم آخر، لأن شعبنا في معركة تحرر وطني لا زال الاحتلال فيها ممسكا بجميع مفاتيح النشاط الاقتصادي والاجتماعي".

وفيما يلي نص الحوار:

- ما تقييمكم للسياسة المالية للحكومة وإدارة المال العام؟ وهل من أنظمة وقوانين تحكم عملية التنفيذ في جمع الإيرادات وتحديد النفقات.

يجب أن نعرف أن هامش السياسات المالية المتاح للسلطة الوطنية الفلسطينية ولوزارة المالية فيها محدود، والسبب في ذلك أن جميع مصادر الإيرادات الرئيسية محددة، بما في ذلك الضرائب غير المباشرة، ومنها ضريبة القيمة المضافة التي لا تتعدى ال ٢٪ ، ولأن تنفيذ الموازنة بالكامل لا يتطلب فقط التزاما من الوزارات وصانعي القرار الذين يقررون في موضوع الإنفاق بأنه مرتبط بالتمويل، لكن كفاية التمويل مشكلة بحد ذاتها. فالسلطة ومنذ العام ٢٠١٢ لا تستطيع تحصيل إغلاق كامل للعجز في الموازنة، وبالتالي فهي تضطر لأن تستدين من البنوك ومن صندوق التقاعد، وهذا عمليا مصدر مؤقت، في حين أن البنوك لا تستطيع أن تستمر بإقراض الحكومة، حيث أن هناك حدودا معينة تستطيع أن تستمر فيها، بينما لم يعد لدى صندوق الإقراض ما يقرضه من أموال للسلطة، التي تواجه مشكلة أخرى وهو عدم قدرتها على دفع التزاماتها للقطاع الخاص، وتحديدا للموردين، وللعلاقة مع هذا القطاع حدود أيضا، لأنك تشتري أيضا شركة توريد خدمات إذا لم تدفع له، فقد يتحملك مرات أولى وثانية وثالثة، لكنه سيمتنع في النهاية عن أن يبيعك أي خدمات، والأمر يتكرر في شركات أخرى، وبالتالي تصبح السلطة غير قادرة أن تشتري على الدين، وهذا ثمنه يكون باهظا على الموازنة، لأن البنوك والموردين لا يرغبون بأن تلحق بهم الخسارة، ويأخذون بعين الاعتبار أن تسديد السلطة لديونها لن يكون على ما يرام، ولذلك فالمشكلة هنا في أساسها نابعة من سياسات مالية مشوهة، بسبب ارتباطها بالسياسة التجارية الإسرائيلية ، في حين أن مصادر الإيرادات تأتي من جميع المواطنين، فالفقير يدفع مثل الغني، وبالتالي ليس هناك عدالة اجتماعية في السياسة المالية، لأن أغلب الإيرادات تأتي من ضريبة البيع والشراء، وبالتالي لا يمكن لضريبة الدخل أن تحقق العدالة الاجتماعية المنشودة، لأنها تأخذ من الفقراء أكثر مما تأخذ

تتمة ص (٢)

رأي آخر (اقتصادي)

تفعيل المشاركة المجتمعية في الرقابة على الموازنة العامة والإصلاح الضريبي

نبذة

انطلاقاً وانسجاماً مع توجهات المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" الاستراتيجية والهادفة إلى تمكين مكونات المجتمع القيادية من المشاركة في تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح، ورفع الوعي المجتمعي تجاه حقوق المواطنة الصالحة وواجباتها، إضافة إلى المساهمة في التأثير على مستوى السياسات والتشريعات ، بما يضمن حمايتها للحقوق المدنية والاجتماعية لجميع الفئات، والتزامها بمبادئ الحكم الصالح، تأسست الشراكة في إطار مشروع " تفعيل المشاركة المجتمعية في الرقابة على الموازنة العامة والإصلاح الضريبي" مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمتمثلة بالائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، ومعهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، ومركز إبداع المعلم، وبتمويل ودعم من Oxfam -Novib، وذلك بهدف التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المجتمعية القاعدية في المجتمعات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتعزيز الضغط والمشاركة وتنظيم الجهود المجتمعية الهادفة إلى رفع الوعي المجتمعي بالحقوق ذات العلاقة بصياغة ورسم السياسات المالية ومدى شراكة المواطنين في رسم وصياغة هذه السياسات والإجراءات واطلاعهم عليها، لغايات ضمان تلبيتها لاحتياجاتهم وتعبيرها عن همومهم وابرز الإشكاليات التي يعانون منها.

الهدف العام للمشروع

ويتلخص الهدف العام من المشروع بضمان استجابة السياسات المالية لدى المؤسسة الرسمية الفلسطينية لاحتياجات المكونات المجتمعية المختلفة وتحديداً الفقراء والمهمشين منهم، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة في سياسات وأليات الجباية وتحصيل الرسوم المختلفة، وتعزيز مبدا الرقابة على سياسات الانفاق الحكومي.

تعزيز دور المكونات المجتمعية المختلفة

من جهة أخرى، فان المشروع يهدف إلى تعزيز دور المكونات المجتمعية المختلفة وتحديداً المرأة والشباب في لعب دور رقابي اكثر فاعلية على المؤسسات الرسمية المختلفة والهيئات المحلية في مجتمعاتهم المختلفة، وباقي المؤسسات والجهات التي تعنى برسم السياسات المالية وإدارة وتنظيم الشأن المالي كالموازنة العامة والسياسات الضريبية، وموازنة الهيئات المحلية، والرسوم المختلفة وصولاً إلى شراكة حقيقية ودمج مجتمعي متكامل يضمن مشاركة ورقابة المواطنين على الشأن العام بما فيه الشأن المالي، تعزيزاً لمبادئ الحكم الرشيد المتمثلة بالنزاهة والشفافية والمساءلة المجتمعية على هذه الإجـراءات لضمان ملامستها وتلبيتها لاحتياجات المواطنين ومدى وعيهم وإدراكهم واطلاعهم عليها.

رفع الوعي المجتمعي والتأثير في السياسات

من هنا جاء تصميم هذا المشروع بأنشطته المختلفة لضمان رفع الوعي المجتمعي العام بهذه القضايا وخلق حالة حراك مجتمعي مؤثرة تؤدي بالنهاية إلى شراكة مجتمعية حقيقة في صياغة وإدارة الشأن العام، من خلال الضغط على الجهات الرسمية ومؤسسات صنع القرار ورأس الهرم الفلسطيني بهدف دمج المواطنين والمكونات المجتمعية المختلفة في هذه العملية لتكون اكثر تعبيراً عن احتياجاتهم وهمومهم. ومحاولة التأثير في القوانين والسياسات والتشريعات ذات الصلة كقانون الموازنة العامة، وقانون الضريبة، والسياسات المتعلقة بفرض الرسوم وأليات الجباية والشرائح الضريبية المختلفة لضمان تلبيتها وانسجامها مع الواقع الفلسطيني العام.

المواد المنشورة في " رأي آخر (اقتصادي) " لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظرها

من الأغنياء، كما أن هناك نقيصة في الموازنة كونها مرتبطة بالوضع القائم.

وإذا كان الأداء في جمع الضرائب، وفي تخصيصها حسب الأولويات، وفي إلزام جميع المكلفين بدفعها، ففي كل هذه الأمور نجد نواقص مستفحلة، لأن فئات واسعة جدا وتتمتع بدخل عالي إلا أنها لا تدفع الضرائب،ما يقلص من حصيلة هذه الضرائب، خاصة ضريبة الدخل، والضريبة المفروضة على المهنيين، وعلى "الدكاكين" الصغيرة، حيث أن الاقتصاد الفلسطيني قائم على مثل هذه "الدكاكين"، علما بأن نحو ٩٠٪ من الاقتصاد الفلسطيني هو مؤسسات صغيرة جدا توظف أقل من خمسة عمال، وقليل منهم يدخلون في الحسابات الضريبية، وفي هذا خسارة كبيرة.

- كيف ترى سياسة الحكومة في إدارة الموارد المحلية والمنح والمساعدات الخارجية وعلاقة هذا المنح والمساعدات بالنفقات؟

في هذا الجانب، هناك تشويه كبير ناتج عن خصوصية الحالة الفلسطينية. فالسلطة أول ما نشأت أتت ومعها بيروقراطية كبيرة، وهذه البيروقراطية تركزت في القطاع الأمني، وهو قطاع انتفخ بشكل كبير وبدون أي مبرر، وبدون حاجة لذلك أصلا، ما أدى إلى أن نحو ٤٠٪ من الموارد تذهب إلى قطاع الأمن في الوقت الذي لا يحتاج مجتمعنا ولا يحتمل اقتصادنا هذا الحجم من الإنفاق على هذا القطاع الكبير، علما بأننا يمكن أن نحصل على مستوى أفضل من الأمن بنصف حجم عديده الموجود حاليا ، وربما بثلثه. فالأجهزة الأمنية تتمتع بكثير من الامتيازات وفيها قانون قديم، وهي أجهزة إذا حدث فيها فلتان، فستحدث مشاكل كبيرة تسيء للسلطة والناس، وهذا الواقع هو نقيصة كبيرة جدافي وقت لا تحظى فيه قطاعات أساسية وحيوية مثل: التعليم بذات الاهتمام ، حيث لا يحظى إلا بنسبة تتراوح ما بين ١٥- ١٦ ٪ من النفقات، في الوقت الذي يمكن للاستثمار في هذا القطاع أن يعود بمردود كبير، علما بأن عدم القدرة على زيادة الاستثمار فيه أدت إلى تردي مستواه، وتردي الأداء فيه، وأدى عدم إعطاء المعلمين رواتب منصفة، إلى هروب الكفاءات منه، ولم يعد في هذا القطاع الآن الكفاءات ، في الوقت الذي تحاول فيه الدول على الإطلاق استقطاب مواطنين في قطاع التعليم خاصة في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وأفضل العقول هناك يدفع لها مكافآت عالية، فالمعلم في أوروبا وأميركا يتقاضى أفضل الرواتب.

في اعتقادي أن هذه سياسة، ومثل هذه السياسة غير قادرين نحن أن نفكر فيها أصلا ، والسبب في ذلك مواردنا المحدودة، وما يقتطعه الأمن من نفقات هي في تصاعد مستمر، في وقت لا تستطيع أن تقول فيه أريد تقليص ميزانية الأمن من ٤٠٪ إلى ٣٠٪، مع إدراكنا بأن جزءا كبيرا من الأمن هو مشروع تشغيل لمناضلين جزء منهم فقراء، أو عمال تمنعهم إسرائيل من العمل فيها، وبالتالي يتم استيعابهم في أجهزة الأمن، وأصبحت السلطة تعالج البطالة بالتوظيف، ما خلق بناء مشوها.

- هل من ملامح لسياسة الاستثمار؟ و ما مدى مشاركة الحكومة في سياسة اقتصاد السوق الحر؟

في الواقع ليس لدينا الخيارات الكبيرة فيما يتعلق بسياسة والاستثمار أو اقتصاد السوق الحر، في ظل عدم وجود سيادة كاملة على الأرض، بل من الصعب القيام بذلك. وحتى نحقق ذلك، يجب أن يتمتع اقتصادنا بتنافسية عالية حتى نستطيع مساعدة منتوجاتنا في أن تصل للناس. ويجب أن تكون هناك سياسات توفر الحماية للسلع. وتشجع الاستثمار بكل الوسائل الممكنة، من خلال جلب المستثمرين من الداخل والخارج بشرط أن يكونوا مستثمرين ملتزمين معنا، لا أن يأتوا إلينا طمعا في امتيازات، لأن الامتياز يعني الاحتكار، وهو يعني أن رب العمل من الممكن أن يضع أسعارا عالية وغير عادية، أو أن يحتفظ بالسعر كما هو، لكن بجودة في سلعته أقل، ما يوقع الضرر على المستهلك، وبالتالي لا بد للدولة أن يكون لديها جهات تراقب وتعمل على متابعة الجودة والسعر، وتلزم أصحاب الامتيازات بتقديم سلع عالية الجودة، وبسعر عادل ومعقول.

- هل تعتقد بوجود شفافية ما في إدارة الدين العام من قبل الحكومة؟ وكيف يتم ذلك؟

ليس هناك شفافية في سياسة إدارة الدين العام. وبالنسبة لي لم أر أي تقرير منشور، ولا حتى تصريح صحفي يتحدث عن هذا الدين أو يشير إلى مقداره، وإلى طريقة سداده، وبالتالي إدارة الدين العام استغرقت وقتا طويلا حتى نشأت، ومن وقت نشوئها حتى الآن لم أقرأ عنها أية تقارير، ولم أسمع منها أنها أصدرت تقارير تتحدث فيها عن حرصها على الوفاء بالتزامات السلطة، إزاء إعادة جدولة الدين عند اللزوم، أو تخفيض الفوائد إذا كان فيها تجبرا ، لأن بعض الديون كانت عبارة عن فلوس جارية لم نكن نسأل عنها، بما في ذلك القروض التي اقترضناها في تسعينيات القرن الماضي، وبداية القرن الحالي، والتي فرضت عليها فوائد عالية جدا، ومن هنا فقد زاد هامش النفقات والعبء على الدين بشكل كبير، ولا بد من عملية مراجعة له، وبإمكان السلطة وبشكل مهني أن تدرس الموضوع باستخدام المنطق ومن خلال تخفيض تكلفة الإنتاج.

- ماذا عن علاقة المحاسبة المالية بين إسرائيل والسلطة.. وما تقييمك لطبيعة هذه العلاقة من حيث مضمونها وشكلها؟

المحاسبة المالية موضوع آخر، فإسرائيل تستغل الآن بشكل بشع سيطرتها على معظم إيراداتنا، وهي تتعامل معنا باستصغار واستكبار، والمعلومات التي تقدمها لنا لا تتضمن أي مراجعة من قبلنا، كأننا نصدقهم في كل ما يدعونه، وهم بعيدون جدا عن الصدق، ومثال ذلك ما يتعلق بمطالباتهم المالية من شركة كهرباء محافظة القدس، حيث تتصل الشركة الإسرائيلية بمنسق شؤون المناطق أو وزارة المالية وتطلب منه حسم مبالغ من مستحقات السلطة بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل،/ وفورا تحول للشركة هذه المبالغ دون تقديم أية كشوفات عن أي قرى ومدن سجلت واستحقت عليها هذه المبالغ، وأين حدث هذا الحجم الكبير من الاستهلاك؟ وكيف حدث؟ لهذا نريد مدقق خارجي مستقل يدقق كل شيء حتى نعرف ما لنا وما علينا.

- كيف ترى العلاقة المالية بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير...؟

حسب معلوماتي، فإن منظمة التحرير ليس لها الآن مصادر مالية مستقلة. وأشك أن يكون لها مصالح اقتصادية في الخارج كانت تابعة لها في يوم من الأيام، إلا إذا كان هنالك شيء لا نعلمه، ولذلك يدفع للمنظمة من موازنة السلطة، حيث تذهب إلى الصندوق القومي الفلسطيني، وهو الذي يتصرف بها، وقد تكرس هذا الوضع منذ نشوء السلطة، وبالتالي باتت المنظمة تتلقى المعونات البسيطة من السلطة، وهي معونات غير كافية للوفاء بالتزاماتها، ولذلك هذه العلاقة لا تتمتع بأي شفافية.

- هل تعتقد بوجود تنظيم معين للقطاعات الاقتصادية المختلفة كالمياه والطاقة من قبل السلطة؟ وما الكيفية التي تدار بها هذه القطاعات؟

ليس هناك أي سياسة واضحة من قبل السلطة في أي واحدة من هذه القطاعات. وحاليا المداولات لا تتم بشكل صحيح، علما بأن مثل هذه المداولات هي أهم شيء بالنسبة لأي مؤسسة أو قطاع، في حين يجب الفصل بين المستويات التشريعية والسياساتية والتنفيذية، لكننا نجد اليوم أن الجهاز التنفيذي بات يمتلك قدرة ضغط لأن يكون مسؤولوه رؤساء للمجالس التي تشرف على هذه القطاعات، وأن يكون لهم إلى حد ما تأثيرات على مستوى السياسات، بل كثير منهم بات في حالة ضياع إزاء الجهة المشرفة على هذه القطاعات: هل هي تابعة للرئيس؟ أم لمجلس الوزراء؟. في حين نجد أن القوانين التي تصدر لا تناقش بشكل مباشر في مجلس الوزراء، وإن نوقشت فلا تأخذ حقها من النقاش،، ما يحدث خللا يكتشفونه بعد عام ، وبالتالي تبدأ المطالبات بتعديله، بالنظر إلى أن من وضع القانون "دبر حاله فيه"، ووضع لنفسه صلاحيات أكبر تخل بالمساءلة من قبل المجلس الرقابي أو أي هيئة رقابية مستقلة والتي من المفروض أن تراقب هذه القطاعات.

برأيي، لا بد من تصحيح الأوضاع في جميع هذه القطاعات، علما بأن هذه المؤسسات والقطاعات كالمياه والطاقة ربما البيئة، أخطر وأهم من بعض الوزارات، ورؤساء هذه القطاعات ثابتون في مناصبهم، وأي تغييرات تحدث على المناصب فيها إنما تحدث نتيجة التقاعد في مرحلة ما، وهذا خلل كبير جدا، ومن هنا يجب أن يكون هناك نظام خاص لهذه الهيئات تماما كما هو الحال بالنسبة لسلطة النقد، وأن تكون هناك قابلية للتغيير كل أربع سنوات وبموجب عقود.

- كيف ترى دور الإعلام المحلي في مراقبة سياسات الحكومة المختلفة، خاصة في المجال الاقتصادي؟

الإعلام ما زال سطحيا، فهو يسمع "خرارِيف" من هنا وهناك، وينشط أكثر حين تكون هناك فضيحة ليتابعها ويسهب في الحديث عنها وتناولها، لكنه لا يدخل في العمق بقضايا لها علاقة وصلة بمصالح المواطنين وتلبيتها والخدمات المقدمة، وهل تقدم هذه الخدمات بعدالة وكفاءة أم لا؟ . كثير من المرات كانت المقالات والتقارير التي تنشر عن ورش العمل تتضمن معلومات من هنا وهناك، وقليل من الإعلاميين يحضرون الورش أو نصفها، ثم يغادرونها بعد أن يأخذوا تلخيصاتها، ثم يتوجهون إلى فعاليات ونشاطات أخرى، في حين لا يوجد لدينا صحافة اقتصادية متخصصة، وما هو قائم لا زال ضعيفا جدا، رغم أن هناك أقلاما جيدة تحاول أن تبذل جهودها، لكنها غير كافية.

- بصفتك وزيرا سابقا للتخطيط. هل هناك بالفعل سياسة واضحة فيما يتعلق بإدارة المنح والمساعدات الدولية؟

كل شيء مرتبط بخطط. وخلال فترة توليتي وزيرا للتخطيط حاولنا أن نربط التنمية بالموازنة الجارية حتى تتحول إلى موازنة البرامج، وحدثت جهود كثيرة مهمة في هذا المجال. وبدأنا نشهد صعودا ونزولا في هذه الخطط، والتي هي عبارة عن تمرين يحتاج إلى خمس سنوات على الأقل من الجهد المتواصل حتى يمكنه التوسع وتحقيق الأهداف، وهذا علم موجود وليس جديدا، ومطبق في القطاع الخاص الذي عادة ما يخطط لمجموعة من الأهداف، وكيفية تحقيقها، وتحسين وزيادة جودة منتجاته سواء من خلال استقدام كفاءات جديدة، أو تطوير آلات تصنيعه، ودعايته وصولا إلى المستهلك، وإلى الحلول الناجعة التي تأتي فقط من خلال البرامج، سواء كانت تدريبا أو أبحاثا، وبناء على ذلك توضع الخطط بعدد المصادر من مال وكفاءات، وبالتالي حين يصبح نشاط الحكومة على هذا النحو، يصبح هناك مساءلة، والوزارة التي لا تستطيع أن تنفذ برامج يجب حلها أو تقليصها.

إن موازنة البرامج هي أداة إصلاح للقطاع الحكومي، لأنها تبين بالضبط أولوية توزيع المصادر، وهذه الأولوية على غاية من الأهمية لأية حكومة فيما يتعلق بكيفية توزيع المصادر بطريقة علمية وصحيحة ومتلائمة مع الأهداف التي أريد تحقيقها.

- فيما يتعلق ب"موازنة الطوارئ". كيف تعد هذه الموازنة؟ وهل هناك موازنة تعد وفقا للبرامج؟

موازنة الطوارئ، هي اجتهاد. وفي وضع الاحتلال كل شيء في حالة طوارئ. لكننا نحن قررنا أن نعيش حياتنا طبيعية، وهذا هو الشيء الصحيح، ولكن علينا أن نؤمن الحياة المستقرة للمواطنين، لأنه ليس لدينا أي خيار آخر إلا أن نعيش هنا، وأن نعمر وطننا، لأن وجودنا وبقاءنا هو العنصر الحاسم في انتصار مشروعنا الوطني والإنساني، ولذلك نريد أن نعتمد على أنفسنا، وأن نهتم ببقاء مواطنينا وصمودهم من خلال خلق فرص عمل، وتقديم خدمات ذات جودة عالية كالصحة والتعليم، والرعاية الاجتماعية، وكل أنواع الخدمات التي تؤمن حياة لائقة وكريمة، وحتى يتحقق ذلك يجب أن نهتم بالموارد المتاحة البسيطة، وتوزيعها بميزان ذهب، وأن نستفيد منها بشكل كامل حتى يوصلنا مردودها إلى الأهداف التي نسعى إليها وهي تدعيم صمود المواطنين وديمومة بقائهم في وطنهم.

- هل تعتقد بوجود فجوة بين النفقات والموارد؟ وكيف يمكن التغلب على هذه الفجوة؟

هذه المعضلة التي دخلناها منذ زمن. لماذا؟ لقد أعطيت السلطة الفلسطينية مسؤوليات مائة بالمائة عن احتياجات السكان من صحة وتعليم وطرق، فيما نفض الإسرائيليون أيديهم من كل شيء.

في المقابل ماذا قدم للسلطة حتى تحمل كل هذا العبء؟ لقد قدمت فقط الموارد المحلية المباشرة وهي الضرائب. بمعنى أننا دولة دخل الفرد فيها سنويا ٥٠٠ دولار أو أقل، ويدفع ضريبة دخل ما بين ١٦-١٧٪ مثل هذا لم يحدث في أي مكان في العالم، ومع ذلك تحملها المواطنون على اعتبار أن الاتفاق مع الإسرائيليين مؤقت، وأن الأمر في النهاية سينتهي إلى خيارات أخرى.

الإيرادات كما نص عليها الاتفاق، هو أن للسلطة الحق في جميع الضرائب التي يدفعها المواطن الفلسطيني في كل مكان. وهذه الضرائب تجمعها وزارة المالية الإسرائيلية بموجب الفواتير الموحدة، ومن قبل التجار المرخصين، في حين تواجه السلطة تهربا ضريبيا من التجار والمواطنين عن مشترياتهم، ولا تحول إسرائيل أي مقدار من الأموال التي تدفع من قبل السلطة كجمارك على السلع مثل السيارات، وعلى السلع الأخرى التي يعيد الإسرائيليون تصديرها إلينا وتقدر قيمتها بنحو ٣٠٠ مليون دولار، لأننا نسيناها في مفاوضاتنا معهم، ورفض الإسرائيليون إعطاءها لنا.

نحن نأخذ فقط ٨٠٪ من الضرائب التي ندفعها وربما أقل من ذلك، ومن هنا مطلوب من السلطة أن تقدم جميع أنواع الخدمات لمواطنيها، علما بأن الموارد المالية هي التي تخلق الموازنة، ويبنى الاقتصاد، وتوجد فرص العمل، وتزيد دخل المواطن. لكن ما حدث هو أنهم أعطونا اقتصادا مهشما. أعطونا ٤٠٪ من الأرض، و٢٠٪ من المياه، في حين أن البحر الميت ومناطق ج خارج المعادلة التي تمكننا من تطوير اقتصادنا ومضاعفة مواردنا، باعتبارها مناطق تطوير كبير، في الوقت الذي تدر هذه المناطق على إسرائيل سنويا أكثر من مليار دولار، وفي اقتصاد ألـ٤٠٪ لا نستطيع أن نمد سلك تلفون بين قرية وأخرى، بمعنى أن كل التطوير الممكن لا تستطيع أن تقوم به دون موافقة إسرائيلية، وهذا الموافقة بالكاد تحصل عليها، بل هي غير ممكنة.

بعبارة أخرى، قيدوا أيدينا وأعطونا اقتصادا غير قابل أن يمد السلطة بإيرادات كافية تمكنها من أن تخفف من عجزها المالي، علما بأن السلطة ومنذ اليوم الأول من نشوئها لم تكن قادرة على أن تخصص تمويلا للتنمية، بل كانت تمول النفقات الجارية، وبعد العام ١٩٩٩، أصبحت النفقات الجارية بحاجة إلى تمويل من قبل المانحين.

- ماذا عن المقاطعة الاقتصادية الفلسطينية لمنتجات المستوطنات؟ وهل حققت جدواها حتى الآن؟ وكيف؟

المقاطعة لمنتجات المستوطنات واجب وطني. وهذا الأمر تركته السلطة الفلسطينية للمجتمع المدني تجنبا لردود الفعل الانتقامية من قبل إسرائيل، وفي رأيي هذا الشكل الأنسب من المواقف حتى لا تعطى إسرائيل الذرائع لمعاقبة السلطة، وبالتالي هي قد تفكر بمعاقبة القطاع الخاص، وقد بدأت فعلا بذلك من خلال تأخير بضائعه في الموانئ لعدة أشهر، ومن المهم التصرف بعقلانية في هذه القضية حتى لا تحولها إلى عقوبة علينا!إسرائيل لديها الأدوات، ولديها من الحلفاء الذين يمكنهم تبرير ما تقوم به من معاقبة للفلسطينيين بأنها "تدافع عن نفسها". ولذلك، فإن الأهم من المقاطعة هو أن تشعر الاحتلال بأنه محتل ومعزول ومخطيء، وهذا يحدث تغييرا في الرأي العام، ويوقع خسائر باهظة لديهم، حيث تتحدث صحفهم عن خسائر بالمليارات، في حين منع مستوطنون من الدخول إلى بعض البلدان الأوروبية، وهذه المقاطعة يجب أن تحاول أن تفكر بأشكال وأساليب مقاومة سلمية حضارية خالية من العنف تجلب الدعم العالمي لنا.

- فيما يتعلق بوزارة المالية. هل يصدر عن الوزارة تقارير مالية؟ ولماذا لا يتم الحديث عن هذه التقارير؟

هناك تقارير تصدر لكنها تبقى داخلية. وهناك تقرير واحد فقط ينشر في اجتماعات لجنة الارتباط والدول المانحة، لكن على المستوى المحلي، لم أر أبدا مثل هذه التقارير.

- هل تعتقد بوجود رقابة مجتمعية على عمل الحكومة ووزاراتها المختلفة؟ وكيف يؤثر غياب هذه الرقابة على مصداقية تلك الوزارات وثقة المواطنين بسلطتهم؟

من المفروض أن تكون رقابة مجتمعية حتى تظل الثقة بين الحكم والشعب. إذا فقدت الثقة بين الشعب والسلطة، فإن الحاكم يفقد شرعيته، وهذا أخطر شيء يمكن أن يحدث، لأن فقدان الشرعية يؤدي إلى عدم القدرة على الحكم، ميزة الحكم في فلسطين أنه بحاجة إلى الثقة وإلى تعاون الناس أكثر من أي حكم آخر، لأن شعبنا في معركة تحرر وطني لا زال الاحتلال فيها ممسكا بجميع مفاتيح النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وحتى تستطيع السلطة أن تواجه التحديات فهي بحاجة إلى دعم كامل من الشعب، وهذا لن يأتي إلا إذا كانت هناك ثقة، وأهم شيء في توافر هذه الثقة، هو أن يكون هناك شفافية وعدالة، وسيادة قانون وقضاء مستقل.

- أخيرا، فيما يتعلق بالقدس. كيف تدار السياسة المالية للحكومة حيالها؟ وهل هناك من وجود لهذه السياسة أصلا؟

للأسف، ليس لدي معلومات كافية بحجم الموازنة المخصصة للقدس. وأذكر أنه في الحكومة التي كنت فيها وزيرا للتخطيط، كان هناك لجنة للقدس، تقر كل أسبوع عشرات المشاريع لدعم المؤسسات، ودعم عائلات مهددة بضريبة "الأرنونا"، ومن جراء سياسات الهدم، والتهجير وغيرها، لكن حاجة القدس أكبر من ذلك بكثير، وليس في القدس الآن عنوان قادر على أن يأتي بجميع الفرقاء ليعملوا سوية، وأن تكون هناك مرجعية قادرة على أن تتخذ قرارا وتوجه الدعم المناسب للقدس نحو الأولويات، إضافة إلى تمتع هذه المرجعية بالثقة والقدرة الفنية في الوصول إلى المعلومات، وأن توصي السلطة بمقدار الدعم الذي تحتاجه وكيفية إنفاقه، ومجالات هذا الإنفاق.

كانت هناك أفكار كثيرة، وكانت هناك أيضا شخصيات مهمة، ولكن بعد غياب فيصل الحسيني ، لا زالت هذه المرجعية تواجه مشكلات وتحديات كبيرة.

التعديلات الضريبية: القطاع الخاص يشتكي والحكومة أيضا تشتكي

تقرير: تحرير بني صخر

أثار القانون المعدل لضريبة الدخل أصدره الرئيس محمود عباس مؤخرا والقاضي بتعديل قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١١م، جدلا في الشارع الفلسطيني، خصوصاً في أروقة الشركات والقطاع الخاص، بالنظر لتباين المواقف والآراء حياله بين القطاع الخاص والحكومة.

سلبيات وإيجابيات

وقال الأمين العام لمجلس التنسيق للقطاع الخاص إبراهيم برهم، أن التعديل الجديد أتى بسلبيات وإيجابيات. والأهم من هذا التعديل أن رسائل الحكومة كانت تعد ببيئة تضمن وجود تغيير إيجابي، فالتعديل أحدث شيئا إيجابيا في البنود القانونية، بأن تضمن إلغاء بعض بنود ضريبة الدخل التي ليس لها قيمة حقيقية، بالإضافة لإعادة النظر في شرائح ضريبة الدخل، والتي ليس لها بعدا ماليا بقدر ما لها من بعد سلبي على الموضوع المالي،من ذلك : ضريبة الإرباح الرأسمالية، والضريبة المفروضة على الفوائد البنكية اللتان ألغيتا. أضاف برهم "التعديل تضمن الأثر السلبي أيضا، بوجود الضريبة المفروضة على تجارة الأسهم لكونها تمس الناس البسطاء أكثر من أصحاب الشركات الكبرى، بالإضافة لضريبة ألـ ١٠٪ على أرباح الأسهم، علما بأن هذا القانون معمول به لدى بعض الدول المستقرة سياسيا واقتصاديا، على خلاف ما هو عليه الوضع في فلسطين.

ضريبة غير مقبولة ومنفرة

وأشار برهم إلى أن القطاع الخاص اعتبر ضريبة ١٠٪ غير مقبولة وتنفر ولا تساعد في الخزينة، بالإضافة إلى أن الحجم المالي التي ستأتي به ليس كبيرا، والأخطر أنها ستفتح الباب على مصراعيه للتهرب الضريبي، كون هذا الجزء من الضريبة غير واضح، سواء ما تعلق منه بأسهم الشركات العامة أو أسهم الشركات الخاصة". أضاف "الاجتماع الأخير مع اللجنة الاقتصادية تضمن إعادة النظر في التعديل بشكل تصاعدي حتى شهر تشرين أول، فقانون ضريبة الدخل يحكمه سنة مالية. ولكون فلسطين بحجم الإطار التي تعمل به والمحكومة فيه بفعل الاحتلال، قمنا في القطاع الخاص بمطالبة الحكومة بتوسيع القاعدة الضريبية للعدالة، أي الذهاب للقطاعات غير المسجلة ضريبيا، خاصة أن بعض القطاعات التي تشير إليها وزارة المالية مثل (قطاع المهندسين، المحامين) لا يقومون بالدفع بالشكل الصحيح، فالتهرب الضريبي مرفوض، ولكن هذا لا يعني أن نفترض أن كل القطاع الخاص يتهرب بل يجب أن نفترض العكس حتى يثبت، في حين أن التعديل في القانون الضريبي بشكل مستمر من أسوأ الأمور، وينعكس سلبا على العملية الاستثمارية، ويفقدها الثقة والمصداقية".

تلبية حاجات كبار المكلفين

من ناحيته، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة بير زيت نضال عودة أن الهدف من التعديل فيما يتعلق بالأرباح الرأسمالية هو تلبية الحاجة لدى كبار المكلفين (الشركات الكبرى)، بالإضافة لفرض ضريبة بنسبة ١٠٪ من أرباح الأسهم ، و ضريبة بقيمة ١٠٪ على الفوائد الناجمة عن برنامج التمويل بهدف تحفيز الشركات الصغيرة على الحصول على القروض التمويلية التي كانت غير معتمدة . وأضاف عودة " الأصل في التعديل القانوني أن يأتي من المجلس التشريعي، ولكن في ظل غيابه تقره الحكومة. فالقطاع الخاص (الشركات) متخوفة من هذا التعديل ربما لكونها لم تدع للاجتماعات التي عقدت من أجل إقراره، وبذلك فهم لا يعلمون به، والاعتراض على هذا القانون ليس إلا نتيجة لعدم فهم التعديل، فلو كان هناك توضيح إعلامي لن يكون هناك اعتراض".

القطاع الخاص وضريبة الدخل والأرباح

وبين جعفر صدقة المحلل الاقتصادي في صحيفة "الأيام" الصادرة في رام الله، أن القطاع الخاص بشكل عام، وانطلاقاً من مصالحه، لا يحب دفع الضرائب، خصوصاً الضريبة على الدخل والأرباح، وهو يطالب دوما بخفضها أن لم يكن إلغاءها، ويغلف ذلك بتبريرات يبدو أن لها بعدا اقتصاديا وطنيا، من منطلق أن عائدها المالي قليل، في وقت أنها تترك أثرا سلبياً كبيراً على الاستثمار". وأضاف صدقة " نلاحظ أن ضريبة الدخل المباشرة هي التي دائما محل اهتمام القطاع الخاص، لأنها تفرض على الدخل والأرباح فقط، بينما لا يكترث بباقي الضرائب غير المباشرة (ضرائب الاستهلاك)، لأنها تدفع من المواطن على شكل زيادة في السعر، فالتعديل الأخير شمل فرض ضريبة بنسبة ١٠٪ على الأرباح الموزعة وغير الموزعة، وهي ضريبة أثارت الشركات خصوصا، لأن هذه الشركات تساهم في بعضها البعض، وبالتالي يتطلب منها دفع هذه الضريبة أكثر من مرة". وقال " لا شك أن هذه الضريبة تترك آثارا سلبية كبيرة على بنية الاستثمار في فلسطين، والتي تعاني أصلا من وضع سياسي واقتصادي صعب للغاية بفعل الاحتلال، ومن المفترض أن هذه الضريبة تفرض على الدخل والأرباح، بحيث تؤثر فقط على المكلف، سواء كان فردا أو شركة، ولا تنعكس على أسعار السلع والخدمات، لكن تحاول بعض الأطراف في القطاع الخاص، وحتى أحزاب سياسية وفصائل، إثارة الناس بأن الزيادة في ضريبة الدخل ستنعكس على الأرباح، للضغط على الحكومة لإجبارها على خفض الضريبة من جهة، وللتمهيد لتحميل المواطن هذه الزيادة في الضريبة عبر رفع الأسعار بدون مبرر، لكن لا بد من الإشارة إلى أن الضرائب هي عامل واحد من جملة عوامل تؤثر في بيئة الاستثمار، والنظر في هذه العوامل أهم بكثير لدى المستثمر من حجم الضرائب.

غياب الاستقرار في الأطر التشريعية

وأشار صدقة إلى أن الأخطر من حجم وجود ضرائب مرتفعة هو غياب الاستقرار في الأطر التشريعية والقوانين، والتعديلات المستمرة عليها، بحيث لا يستطيع المستثمر إعداد خطة ودراسة جدوى موثوقة لاستثماره وهو يعلم أن القوانين، بما فيها قانون الضريبة قد يتغير في أية لحظة، فهذا من أخطر العوامل الطاردة للاستثمار في أي بلد. وأضاف هناك مطالبة للحكومة بإلغاء ضريبة ١٠٪ وضريبة الأرباح الرأسمالية، وأيضا خفض الشريحة العليا إلى ١٥٪ كما وعدت الحكومة سابقا ولم تنفذ". وقال "الأزمة المالية التي تمر بها السلطة منذ أواسط العام ٢٠١٠، والتي ستتعمق نتيجة الأعباء التي ستتحملها الحكومة القادمة (حكومة التوافق) بعد المصالحة، يجعل من هامش المناورة أمام هذه الحكومة قليل جداً، فهي بحاجة ماسة إلى الإيـرادات، ناهيك عن الضغوط التي تمارس على السلطة من المؤسسات الدولية والمانحين لتنفيذ إصلاحات من شأنها خفض الإنفاق من جهة، وزيادة الإيرادات من جهة أخرى. ومع ذلك، يمكن الوصول إلى تسوية، بموجبها تلغى الضريبة على حصص الأسهم من الأرباح، أو تنظيمها بشكل لا تدفع بشكل عنقودي، ولكن على الأرجح أن يقبل القطاع الخاص ببقاء الشريحة العليا ٢٠٪.

د. نصر عبد الكريم: موازنة الطوارئ أقرت دون الرجوع إلى المؤسسات التشريعية والمجتمعية

خاص - رأي آخر (اقتصادي)

وصف د. نصر عبد الكريم أستاذ الاقتصاد في جامعة بير زيت، موازنة الطوارئ الخيرة التي أقرتها الحكومة بأنها موازنة بديلة عن الموازنة الطبيعية، وهي ليست اختيارا بل بناء على قرار اضطرت إليه الحكومة بسبب تعذر إقـرار الموازنة لعوامل عديدة ذاتية وخارجية، وبالتالي، فإن إقرار الموازنة جاء متجاوزاً دون الرجوع إلى المؤسسات التشريعية والمجتمعية.

وردت أقوال د. عبد الكريم في الحوار التالي معه، وفيما يلي نصه:

**** ما الفائدة من موازنة الطوارئ ؟ وهل ستحسن من وضع الحكومة وعلى أي أساس طرحت؟**

موازنة الطوارئ جاءت كبديل عن الموازنة الطبيعية بناء على قرار وليس اختيارا، حيث اضطرت الحكومة إلى إقرارها من الرئيس بسبب تعذر إقـرار موازنة من قبل الحكومة ذاتها، لعدة أسباب منها عدم التأكد من حجم المساعدات والمنح المقدمة للحكومة، ونتيجة للقرار الإسرائيلي باستمرار حجز إيـرادات المقاصة التي تشكل ٧٠٪ من الإيرادات، ما أدى إلى عدم قدرة الحكومة على إقرار موازنة. وفي ظل عدم إقرارها خاصة أن الظروف غير ممكنة لجأت الحكومة إلى ما أسمته "الطوارئ"، وقد سميت بالطوارئ على اعتبار الظروف أي الظرف التي تمر به الحكومة، لتظهر بأنها ملتزمة بقانون إقرار الموازنة، حيث لا يمكنها أن تنفق بدونها، لكونها ستخرج بصورة مشوهة أمام الشعب. فيما ارتكزت هذه الموازنة على التقنين النقدي وفقا للإمكانيات المالية المتاحة، مع ذلك فإن إقرار الموازنة جاء متجاوزاً دون الرجوع إلى المؤسسات التشريعية والمجتمعية لمناقشتها ووضعها على طاولة البحث لإثرائها.

**** ما تأثير موازنة الطوارئ على الموظف الحكومي؟ وما قيمة الموازنة المعتمدة؟**

الموازنة بحد ذاتها لا تؤثر على الموظف بشكل مباشر، ولكن تأثيرها يكون بعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين الحكوميين، وبشكل عام إقرار موازنة الطوارئ ساعد كلا من وزارة المالية والبنوك على دفع الرواتب للموظفين عبر الاستفادة منها، وبذلك تستمر الحكومة بصرف الرواتب كاملة لمن يبلغ راتبه ٢٠٠٠ شيقل فما دون، وصرف ٦٠٪ لمن يزيد راتبه عن ٢٠٠٠. وبالتالي، الموظف بحد ذاته لا يستفيد من موازنة الطوارئ وليس لها معنى بالنسبة له، فالمضمون ليس طوارئ هي بالاسم طوارئ لا غير، وبالتالي، فإن المقصود بموازنة الطوارئ، ليس كما في العالم بأن تقتضي وضع مخصصات أي تخصيص أموال لاستخدامها عند الضرورة القصوى، ولكن معناها هنا الخروج من الصورة المشوهة، وقد سميت بذلك للخروج من فراغ قانوني لإدارة الشأن العام.

**** في موضوع آخر، ما تأثير ارتفاع وانخفاض سعر الدولار على الموظف الحكومي المقترض، وعلى التاجر أيضا؟**

إن ارتـفـاع سعر الـدولار يـؤدي إلـى إلحاق الضرر بشريحة عامة من المجتمع، ألا وهي شريحة الموظفين، وهم فئة هشة. فالقطاع الحكومي "العام" جيش كبير، وشريحة واسعة من هؤلاء يتقاضون راتبهم بالشيكل الإسرائيلي، أما بخصوص الموظف المقترض فالتأثير يكون كبير عليه إذا كان قرضه بالشيكل على عكس موظفي القطاع الخاص حيث جزء كبير منهم يتقاضون راتبهم بالدولار ما يعود عليهم بالنفع.

أما بخصوص التاجر الفلسطيني فهو يتهرب من هذا الارتفاع بتحميله للمشتري ويلحقه به عبر رفعه لأسعار السلع، وبشكل عام فالاقتصاد الفلسطيني لا يحلق به ضرر كبير أثر ارتفاع وانخفاض الدولار إلا إذا ارتفع بمستويات قياسية كما حدث مؤخراً ليصبح الضرر أكبر، وأن ارتفاع الدولار بالعادة يتبعه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية وكل أنواع السلع المستوردة المدفوع ثمنها بالدولار.

**** كيف يمكن تجنب تأثير ارتفاع وانخفاض سعر الدولار؟**

نحن لا نملك خيارات أو حتى قرار بهذا السياق إلا

بوجود إدارة ووعي من المواطن نفسه، وبالتالي عدم تضرره لكون هذه العملات خارجية من إسرائيل والعالم وليس لدينا بدائل نتيجة عدم وجود عملة وطنية فلسطينية للتداول حيث أن جميع التعاملات المالية الفلسطينية تنفذ بالدولار الأمريكي والدينار الأردني. لذلك يجب على الموظف أن يكون حذرا ويحسب الأمور قبل كل خطوة، ولا أظن أننا نستطيع التأثير بسعر الـدولار أو حتى التأثير بأسعار التجار خاصة في ظل عدم امتلاك الحكومة لأي موارد أو إمكانات وأدوات تمكنها من التأثير، وبشكل عام فأسعار الدولار مرهونة بتطورات المشهدين السياسي والاقتصادي على الساحة الدولية وإسرائيل..

البنك الدولي: اقتصاد غزة على حافة الانهيار والبطالة بين الشباب الأعلى في المنطقة

تقرير : سهى المسيمي

حذر أحدث تقرير أصدره البنك الدولي، من أن اقتصاد قطاع غزة بات على حافة الانهيار، حيث أدى كل من الحصار والحروب وضعف الحوكمة إلى خنق اقتصاد القطاع، وأضحى معدل البطالة الآن الأعلى عالمياً وفقاً لآخر تحديث اقتصادي صادر عن البنك الدولي.

خسائر ناتج النمو المحلي

ويقدر التقرير أن ناتج النمو المحلي الإجمالي لقطاع غزة كان يمكن أن يكون أعلى بنحو أربع مرات من ما هو عليه لو لم يتأثر بالنزاعات والقيود المتعددة، كما يبين أن الحصار المفروض منذ عام ٢٠٠٧ أدى إلى إلحاق خسائر بناتج النمو المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن ٥٠٪.

٦٠٪ نسبة البطالة بين الشباب

ويشير التقرير إلى أن نسبة البطالة في قطاع غزة وصلت إلى ٤٣ ٪، وهي الأعلى في العالم، في حين ارتفعت البطالة في صفوف الشباب إلى ما يزيد عن ٦٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وهو أمر يدعو للقلق. وتعليقاً على ذلك، قال ستين لو يورغينسون المدير الإقليمي للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة: "تعتبر أرقام البطالة والفقر في قطاع غزة مقلقة جداً والتوقعات الاقتصادية مزعجة نظراً لعدم قدرة الأسواق القائمة في قطاع غزة على توفير فرص عمل، مما ترك شريحة واسعة من السكان ولا سيما الشباب في حالة من اليأس. وقد تسبب الحصار المستمر وحرب عام ٢٠١٤ بآثار مدمرة على الاقتصاد في قطاع غزة وعلى معيشة الناس، كما اختفت صادرات غزة وتقلص قطاع الصناعة بنسبة تصل إلى ٦٠ ٪ وأصبح الاقتصاد غير قادر على الصمود دون الارتباط بالعالم الخارجي".

ويعتبر ناتج النمو المحلي الإجمالي الفعلي لقطاع غزة أعلى بعدة نسب مئوية حالياً مما كان عليه قبل ٢٠ سنة في عام ١٩٩٤، في حين يُقدر ارتفاع النمو السكاني في القطاع بنسبة ٢٣٠ ٪ خلال نفس الفترة. وبالتالي، أصبح الدخل الفعلي للفرد في غزة الآن أقل بنسبة ٣١ ٪ مما كان عليه في العام ١٩٩٤. وقد أدت الحرب في غزة عام ٢٠١٤ إلى انخفاض ناتج النمو المحلي الإجمالي لقطاع غزة بنحو ٤٦٠ مليون دولار أمريكي، وكانت قطاعات الإنشاءات والزراعة والصناعة والكهرباء الأكثر تأثراً مع انخفاض على الناتج بنسبة ٨٣ ٪ في قطاع الإنشاءات في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ وبنسبة ٥٠ ٪ تقريباً في بقية القطاعات. كما أصبح قطاع غزة مصدراً رئيساً للعجز والأعباء المالية على مالية السلطة الفلسطينية التي تضخمت بفعل الانقسام الداخلي، حيث يأتي ١٣ ٪ فقط من إيرادات السلطة الفلسطينية من قطاع غزة في حين يتركز حوالي ٤٣ ٪ من إنفاقها في غزة.

سوء الخدمات العامة الأساسية

ويعاني سكان غزة من سوء الخدمات العامة الأساسية، وتدني جودتها مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي، ويحصل نحو ٨٠ ٪ من سكان القطاع على شكل من أشكال الإعانة الاجتماعية ولا يزال ٤٠ ٪ منهم يقبعون تحت خط الفقر. ورغم أن تلك الأرقام صادمة إلا أنها لم تنقل الصورة الكاملة لصعوبة الأوضاع المعيشية التي يعاني منها جميع سكان غزة تقريباً.

يقول يورغينسون: "ما يصدم أكثر هو حقيقة أن أغلبية سكان قطاع غزة البالغ عددهم ١,٨ مليون نسمة محصورون في منطقة مساحتها ١٦٠ كيلومتر مربع وهم غير قادرين على التحرك أبعد من هذه المنطقة دون تصاريح.

أطفال غزة اضطرابات ما بعد الصدمة

ووفقا لمركز صحة العقل والجسد القائم في واشنطن (Center for Mind-Body-Medicine)، أظهر ما يقارب ثلث أطفال غزة اضطرابات ما بعد الصدمة حتى قبل النزاع المسلح في عام ٢٠١٤ وأكثر من ذلك في الوقت الحالي".

إن الوضع القائم في قطاع غزة غير قابل للاستمرار، حيث التحسن مشروط بتخفيف الحصار أولا للسماح بإدخال مواد البناء بكميات كافية والأمر الثاني حركة الصادرات إلى جانب تمويل المانحين، حيث عمل البنك الدولي على مراقبة معدل صرف التزامات الجهات المانحة والبالغة حالياً ٢٧,٥ ٪ فقط، كما تعتبر أنظمة الحوكمة الفاعلة والتعزيز المؤسسي في ظل قيادة السلطة الفلسطينية من الشروط المسبقة الأساسية للانتعاش الاقتصادي المستدام في قطاع غزة.

السلطة الفلسطينية: مصاعب مالية جمة وانكماش اقتصادي

يذكر أن السلطة الفلسطينية تواجه حاليا مصاعب مالية جمة؛ بعد أن احتجزت إسرائيل منذ أوائل كانون الثاني ٢٠١٥ إيرادات المقاصة وهي إيرادات الجمارك التي تجمعها إسرائيل لحساب السلطة الفلسطينية وتعيدها إليها شهريا. وتشكل إيرادات المقاصة حوالي ٧٠ في المائة من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية. ونتيجة لذلك، عجزت السلطة الفلسطينية عن دفع كامل رواتب الموظفين الحكوميين على مدى أربعة شهور.

وأحدث الصراع الذي وقع في قطاع غزة في يوليو/ تموز – أغسطس/آب ٢٠١٤ أضرارا قُدرت بحوالي ٢,٨ مليار دولار. وكان معدل النمو قد انخفض، حتى قبل اندلاع حرب غزة الأخيرة، من ٦ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢ في المائة في عام ٢٠١٣ نتيجة لحالة الغموض التي تحيط بالأوضاع السياسية، وانخفاض المعونات، والقيود المفروضة على انتقال الأفراد والسلع، وانهيار تجارة الأنفاق بين قطاع غزة ومصر.

وفي عام ٢٠١٤، انكمش الاقتصاد الفلسطيني ودخل في حالة من الكساد. وقد شهد اقتصاد قطاع غزة انكماشا بلغ حوالي ١٥ في المائة نتيجة للأعمال العسكرية التي شهدها، في حين نما اقتصاد الضفة الغربية ٤,٥ في المائة، إلا أن هذا النمو كان مدفوعا أساسا بعمليات البناء الجديدة. وأثر النمو السلبي في قطاع غزة بشدة على معدلات البطالة حيث تسبب في ارتفاعها إلى ٤٣ في المائة. وتشير التقديرات إلى أن معدل البطالة الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠١٤ وصل إلى ٢٧ في المائة.

وتباين دعم المانحين للميزانية، منذ مستوى الذروة الذي بلغه عام ٢٠٠٨، ولم تكن عمليات التصحيح المالية التي طُبقت لتخفيف حدة تراجع تدفقات المعونة متناسبة مع حجم المشكلة. وأدى الصراع الأخير في قطاع غزة إلى تفاقم أوضاع المالية العامة الصعبة بالفعل للسلطة الفلسطينية. وتهدد الضغوط المالية بتوقف السلطة الفلسطينية عن تقديم الخدمات العامة، وعن مواصلة تطوير مؤسساتها.

ويمكن تغيير اتجاه التراجع الحالي لو توفرت بيئة مشجعة للنمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص، مع اقتران ذلك بالتزام من المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم المالي. ويمكن لقطاع خاص قوي أن يحفز النمو المستدام المطلوب، بيد أن القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية مازالت تقف حجر عثرة أمام الاستثمارات الخاصة المحتملة. ويخضع الدخول إلى قطاع غزة لقيود شديدة، كما يُحظر على الفلسطينيين الدخول إلى مساحات واسعة من المنطقة (ج) التي تشكل ٦٠ في المائة من الضفة الغربية.

سياسة إسرائيل في مناطق C : الفلسطينيون يدفعون الثمن سياسيا واقتصاديا

تقرير : باسم زيداني

تعالت الأصوات في إسرائيل خلال الشهور القليلة الماضية إلى فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق C بشكل أحاديّ الجانب، ومنح المواطنة الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين المقيمين فيها، الذين يصل عددهم بحسب ما يدّعي إلى قرابة ٥٠,٠٠٠ شخص، بعد أن كان وزير الاقتصاد الإسرائيلي ومدير عام مجلس ما يسمى ب"يهودا والسامرة" (ييشع) سابقًا، نفتالي بينت، أطلق مؤخرًا دعوة صريحة بهذا الشأن.

مخطط بينت

ويتطرّق المخطط الذي طرحه بينت إلى مناطق C وكأنها منطقة مُستقلة، منفصلة عن سائر مناطق الضفة. إلا أنّ تقسيم الضفة إلى مناطق A وB وC لا يعكس واقعًا جغرافيًا مُعطًى، بل هو تقسيم إداريّ تمّ كجزء من الاتفاق المرحلي ضمن اتفاقيات أوسلو. وكان من المفترض أن يكون هذا التقسيم مؤقتًا وأن يسمح بنقل الصلاحيات بشكل تدريجيّ إلى السلطة الفلسطينية، حيث لم يكن مُعدًا لاستيفاء متطلبات واحتياجات النمو الطبيعي الديمغرافيّ على المدى البعيد، إلا أنّ هذا الترتيب "المؤقت" يسري على أرض الواقع منذ قرابة ٢٠ عامًا.

سيطرة إسرائيلية حصرية

وتُعرَّف قرابة ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية على أنها منطقة C وتسيطر إسرائيل عليها بشكل حصريّ. ويعيش في هذه المنطقة وفق التقديرات قرابة ١٨٠,٠٠٠ فلسطينيّ، ويوجد فيها احتياطيّ الأراضي المركزيّ لأغراض التسكين والتطوير لجميع بلدات الضفة الغربية. وفي قرابة ٧٠٪ من أراضي منطقة C يُمنع الفلسطينيون من أيّ إمكانية بناء وتطوير بمسوّغات مختلفة، كأن يُقال إنها "أراضي دولة" أو "مناطق عسكرية مغلقة".

تجاهل شبه كلي لاحتياجات الفلسطينيين

كما أنّ سياسة التخطيط والبناء التي وضعتها السلطات على مرّ السنين تتجاهل بشكل شبه كليّ احتياجات السكان: فهي ترفض الاعتراف بغالبية القرى في هذه المنطقة ووضع مخططات لها، وتحول دون توسّعها وتطويرها، وهي تهدم البيوت فيها وتمنع وصلها بالبنى التحتية. وثمة الآلاف ممّن يعيشون تحت خطر دائم بطردهم من أماكن سكناهم، بدعوى أنهم يسكنون مناطق عسكرية مغلقة أو نقاط سكن بدوية "غير قانونية". إضافة إلى ذلك، سيطرت إسرائيل على غالبية مصادر المياه في منطقة C وهي تقيّد وصول الفلسطينيين إلى هذه المصادر.

سيطرة تامة

وفي ظاهر الأمر، تسيطر إسرائيل بشكل تامّ على منطقة C فقط؛ ولكنّ السياسة الإسرائيلية في منطقة C تمسّ مجمل السكان الفلسطينيين في جميع أرجاء الضفة الغربية، مسًا كبيرًا. ففي منطقة C الواسعة ثمة ١٦٥ "جزيرة" من مناطق A و B، تحوي التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة. كما أنّ احتياطي الأراضي الذي يحيط بالمناطق المبنية في بلدات الضفة وقراها أُعلِنت في حالات كثيرة كمنطقة C، وإسرائيل تمنع البناء والتطوير فيها. وهكذا تخنق الحكومة الإسرائيلية بلدات كثيرة في مناطق A وB ولا تسمح بتطويرها. هذا عامل من العوامل التي تسهم في صعوبة العثور على أراضٍ مُخصّصة للبناء، وفي ارتفاع أسعار الأراضي القليلة الشاغرة، وفي قلة المناطق المفتوحة وفي غياب أماكن ملائمة لمنشآت بنى تحتية ومناطق صناعية. وعندما يقوم سكان هذه المناطق –مُضطرين- ببناء بيوتهم بلا ترخيص على أراضيهم المجاورة التي عُرّفت كمنطقة C- فإنهم يعيشون في ظلّ تهديد متواصل بهدم هذه البيوت.

أما الإسقاطات على حياة السكان في هذه المناطق، فتوصف بأنها خطيرة بشكل خاص:

** ففي جنوب جبال الخليل توجد عشرات القرى الفلسطينية التي ترفض "الإدارة المدنية" الاعتراف بها، وتمتنع عن تحضير مخططات لها. ويعيش أكثر من ألف شخص في ثمانٍ من هذه القرى تحت خطر الطرد، بادّعاء أنهم يسكنون في منطقة أُعلنت "منطقة عسكرية مغلقة".

** تخطط الإدارة المدنية في منطقة معاليه أدوميم إخلاء ما لا يقلّ عن ألفيْ بدويّ فلسطيني إلى ما يُسمى "البلدات الثابتة"، وذلك لصالح توسيع المستوطنات في المنطقة وخلق تواصل عمرانيّ بينها وبين القدس. ويأتي ذلك بعد أن جرى إخلاء مئات البدو من المنطقة في الماضي، إلى بلدة ثابتة لصالح إقامة معاليه أدوميم وتوسيعها.

** يعاني الفلسطينيون في غور الأردن الهدم المستمر لبيوتهم، ويرغمون على ترك مناطق سكناهم، مرة بعد مرة، لصالح التدريبات العسكرية، وهم يُضطرون إلى مواجهة ضائقة مياه شديدة ومصادرة صهاريج المياه التي يستخدمونها للشرب وسقي الضأن.

** الخضر ويتما وقبية هي أمثلة لبلدات فلسطينية تقع غالبية منطقتها العمرانية في منطقة B. غالبية أراضيها المتاحة لبناء المساكن ومنشآت البنى التحتية والخدمات موجودة في منطقة C، حيث تحظر الإدارة المدنية البناء والتطوير فيها. ويعيش سكان هذه البلدات ممّن شيّدوا بيوتهم، مُضطرّين، على أراضي البلدة التابعة لمنطقة C، في ظلّ تهديد مستمرّ بهدم هذه البيوت.

الحظوة للمستوطنات

وقد حاول السكان من مناطق C الذين تضرّروا جراء السياسة الإسرائيلية في مجالي التخطيط والبناء، أكثر من مرة، طلب العون والمساعدة من المحكمة العليا. ولكن من بين عشرات الالتماسات التي قُدّمت، لم تتدخّل المحكمة في اعتبارات الإدارة المدنية، وهكذا فإنها سمحت بمواصلة السياسة المؤذية والمقيّدة والتمييزية.

في الوقت ذاته، وخلافًا للقانون الدوليّ، تشجّع إسرائيل على سكن مواطنيها في الضفة الغربية.

وهي تخصّص للمستوطنات مساحات شاسعة ومصادر مياه سخيّة، وتقوم بإجراء أعمال التخطيط المفضّل التي تأخذ بعين الاعتبار جميع احتياجاتها ونموّها المستقبليّ، وتتجاهل الانتهاكات الناتجة عن قوانين التخطيط والبناء.

وتنبع سياسة إسرائيل في مناطق C في الضفة الغربية من الإدراك القائل بأنّ هذه المناطق مُخصّصة أولاً وأخيرًا لخدمة الاحتياجات الإسرائيلية. ولذلك فإنّ إسرائيل تسعى وبشكل مثابر من أجل تحصين سيطرتها على المنطقة C، وتضييق الخناق على الوجود الفلسطينيّ فيها، واستغلال مواردها لصالح سكانها هي، إلى جانب خلق واقع دائم فيها مفاده المستوطنات المزدهرة وأقلّ ما يمكن من الوجود الفلسطينيّ. وهكذا تضم إسرائيل هذه الأراضي بشكل فعليّ وتخلق ظروفًا تؤثر على مكانة المنطقة الدائمة.

وتقوم إسرائيل، عبر سياستها المتبعة في منطقة C، بانتهاك الواجبات الأساسية الملقاة عليها وفق القانون الدوليّ الإنسانيّ: الحفاظ على المنطقة المحتلة بشكل مؤقت، من دون إجراء أيّ تغييرات عليه ومن دون استغلال مواردها لصالحها الخاص، وبالأساس: العمل على توفير احتياجات السكان المحليين واحترام حقوقهم.

حظر البناء للفلسطينيين

بدلا من ذلك، تتبع إسرائيل، عبر "الإدارة المدنية"، سياسة تهدف لتحقيق عكس هذا بالضبط: فالإدارة المدنية ترفض تجهيز مخططات هيكلية لصالح سكان منطقة C، وهي تستغل غياب هذه المخططات من أجل منع، تقريبًا، أيّ عملية بناء ، ووصل السكّان بالبنى التحتية. وعندما يقوم السكان –وبرغم ذلك- بالبناء، تقوم الإدارة المدنية بهدم هذه البيوت. كما أنّ إسرائيل لا تولي أيّ أهمية لحقيقة أنّ السكان لا يملكون أيّ خيار قانونيّ لبناء بيوتهم، وكأنّ الحديث لا يدور عن نتيجة مباشرة وتحصيل حاصل لسياستها هي.

وما دامت إسرائيل تسيطر على الضفة الغربية، وبضمنها المنطقة C، فإنّ عليها الوفاء بالتزاماتها انطلاقًا من القانون الدوليّ وقوانين حقوق الإنسان. أولاً، على إسرائيل إلغاء تخصيص الأراضي الشاسعة التي أُعلِنت "أراضيَ دولة" لصالح المجالس المحلية والإقليمية الخاصة بالمستوطنات –التي يعتبر مجرد بنائها انتهاك للقانون الدوليّ - وإلغاء الإعلان عن مناطق واسعة كمناطق عسكرية مغلقة. ثانيًا، على إسرائيل تخصيص أراضٍ للفلسطينيين لأغراض البناء السكنيّ والبنى التحتية والمناطق الصناعية في كلّ مناطق C، وعليها تسيير إجراء تخطيطيّ مهنيّ يضع نصب عينيه احتياجات السكان الفلسطينيين. ويجب في هذا الإجراء إشراك ممثلين عن السكان الفلسطينيين- كما يتطلب القانون الأردنيّ الذي كان يسري على الضفة الغربية قبل أن تغيّره إسرائيل، وأن يجري الاعتراف بالبلدات القائمة في الضفة ووصل جميع سكان الضفة الغربية، وبشكل فوريّ، بالبُنى التحتية للمياه والكهرباء. كما يجب على إسرائيل أن العمل والتنسيق مع ممثلي السلطة الفلسطينية، من أجل دفع التخطيط في الضفة الغربية كوحدة شاملة، وتوفير احتياجات التخطيط والتطوير لدى سكان الضفة كلها.

وما دامت إسرائيل تستحوذ على صلاحيات التخطيط في منطقة C ولا تسمح للفلسطينيين بالبناء وفقًا للقانون، فإنّ عليها التوقف فورًا عن هدم المباني، ومن ضمنها البيوت السكنية والمباني المستخدمة لتحصيل الأرزاق (مثل المباني الزراعية والتجارية) وآبار تجميع مياه الأمطار، وإلغاء جميع أوامر الهدم العالقة ضدّ المباني القائمة. إلى جانب ذلك، على إسرائيل الامتناع عن طرد الناس من بيوتهم، إذا لم يكن الأمر مرتبطًا بحاجة عسكرية ضرورية وفورية.

قائمة الأسعار الاسترشادية لا تمنع جشع بعض التجار...

تقرير : ميساء بشارات

قامت وزارة الاقتصاد مؤخرا بوضع قائمة أسعار استرشادية نتيجة للوضع الاقتصادي السيئ، وتزايد أسعار السلع وتأثيراته على المواطن العادي المتمثل بالحد من قدراته الشرائية مقارنة بدخله.

عن طبيعة هذه القائمة الاسترشادية، انعكاساتها على المواطن والتاجر، كان للمواطن الفلسطيني آراء متفاوتة ومتباينة حيال الخطوة التي قامت بها الوزارة، وأهميتها.

عدم تطابق الأسعار

المواطن يوسف عبد الفتاح، تحدث حول عدم تطابق قائمة الأسعار مع أسعار السلع الاستهلاكية في المحال التجارية: " للأسف لا أحد من التجار أو أصحاب المحلات يطبق قائمة الأسعار في محلاته، سوى قلة يقومون بذلك من وازع من ضمير ودين، وليس خوفاً من الرقابة والتفتيش، والمؤكد أن التجار لا يتقيدون بهذه القائمة. هذا من شأنه أن يؤثر علينا كاصحاب دخل محدود بالإضافة للطبقة الفقيرة المهمشة".

قائمة على الورق

فيما تبين أن المواطن محمود حجاج، لا يعلم بوجود هذه القائمة، وإن وجدت فهي على الورق، ولا تنفذ لذا لا نفع من الحديث عنها. فالأسعار ترتفع وتنخفض بحسب رغبة التاجر، أما الوزارة فهي لا تراقب أحدا ، تصدر قائمة ولا تفرض قيودا ورقابة عليها، ولا تعلم المستهلك بها أيضا، نحن الطبقات الفقيرة لا أحد يهتم بنا ، ونحن منسيون" .

قائمة واضحة للأسعار

في ذات السياق قالت عضو مجلس الإدارة في جمعية حماية المستهلك رانية الخيري، أنه من المفترض بوزارة الاقتصاد أن تصدر قائمة الأسعار كل ربع سنة، ولكنها حالياً تصدرها كل رمضان فقط، ولا يوجد تفسير لماذا لا تصدرها الوزارة ، أي لا يوجد سبب مقنع لعدم إصدارها ، ونحن في حماية المستهلك بدورنا نطالب الوزارة دوماً بإصدارها ، ونطالب أيضا بأن تكون قائمة الأسعار واضحة للمستهلك . أضافت الخيري " قمنا قبل أيام بجولة على عدة محلات تجارية في رام الله، وتم الاستفسار منهم عن القائمة، فتبين أنهم لا يعلمون بها، وبالتالي لا بد أن يكون لوزارة الاقتصاد دور أكبر بخصوص التوعية بهذه القائمة، وأن تتبناها بشكل صحيح. فمثلا فوجئنا بسعر الدجاج ١٤ شيكل بالقائمة الاسترشادية، وعندما سألنا التجار عن السعر مقارنة بالسعر المذكور بالقائمة وجدنا أن المسلخ، يقوم ببيعها للتجار ب ١٤ شيكل أيضا ، وبالتالي كيف يبيعها التاجر بنفس السعر. في حين من المفترض أن يأخذ بالأسعار الاسترشادية".

رقابة وإجراءات رادعة

وأشارت الخيري إلى أن التاجر يرغب بالربح، ولن يقوم بالبيع بالأسعار التي بالقائمة بدون وجود رادع ورقابة ، وتطبيق هذه القائمة لابد من وجود رقابة وإجراءات قانونية رادعة تخلق ردعا عند التجار ليلزم التجار بالبيع بحسب القائمة، وعملياً لا يوجد رقابة دائمة، في حين تقول الوزارة، بأنه لا يوجد لديها كوادر كافية للمراقبة الدائمة، وخلال شهر رمضان زادت عدد كوادرها، حيث كانت تقوم بثلاث جولات في الأسواق يوميا، جولتان في النهار، وجولة بالليل، للتأكد من التزام التجار بالأسعار.

سلعة المستهلك

فيما قال الناطق الرسمي باسم وزارة الاقتصاد عزمي عبد الرحمن، أن الوزارة تضع قائمة أسعار للسلع الاستهلاكية التي تشكل الوزن الأكبر في سلعة المستهلك، والتي تتكون من ٦٦ سلعة حيث تقوم الوزارة بوضع سقف سعري لهذه السلع ، ويتم وضع هذا السقف لكل سلعة بعد الأخذ بالاعتبار أن يتم استيعاب تكاليف الاستيراد والإنتاج ومراعاة هامش ربح عادل ومقبول للمستهلك والمنتج أيضا. كما تقوم الوزارة بالرقابة على هذه القائمة من خلال طواقم حماية المستهلك للتأكد من تطبيقها من التجار، فطواقم حماية المستهلك تابعين لوزارة الاقتصاد، وهم من يقومون بجولات تفتيشية يومية على جميع المحافظات بالشراكة مع الضابطة الجمركية ولجان السلامة العامة، ومن خلال هذه الجولات يتم التأكد والكشف عن عدة أمور منها: التأكد من مدى صلاحية السلع الموجودة للاستخدام الآدمي والتأكد من كونها غير منتهية الصلاحية، بالإضافة للتأكد من كونها ليست من المستوطنات، ثم التأكد من استخدام قائمة الأسعار الاسترشادية من التجار، بحيث كل من يثبت عليه الفساد، والمغالاة في الأسعار تحرر بحقه مخالفة فورية، وقد يحول للقضاء.

الشراكة في تثقيف المستهلك

ورداً على ما قيل بعدم علم البعض بها، قال عبد الرحمن: " الوزارة نشرت القائمة في جميع الصحف والمحطات الإذاعية، وعقدت مؤتمر صحفيا بشأنها، كما أن وجود لجان الرقابة كفيل بإشعار التجار بهذه القائمة، وهذا لا ينفي القول بأن بعض المحلات لا تعلم بها، فلجان الرقابة والتفتيش لا تستطيع أن تصل إلى كل محال تجاري، وهنا يأتي دور شركاء الوزارة للمساعدة بتثقيف المستهلك من قبل جمعيات حماية المستهلك ، وهي موجودة في كل محافظات الوطن ونحن شركاء معها.

يشير عبد الرحمن إلى أن "مجرد وضع قائمة سلع بسقف سعري للاسعار يكون بغرض تشجيع التجار على البيع بهذا السقف، أو أقل منه ، فهذا يزيد من تنافس التجار، أما الفوارق في اسعار السلع من مكان لآخر فله سببين، أحدهما مبرر وآخر غير مبرر، فالمبرر له علاقة بالجانب الاقتصادي من تكاليف (ثابتة ،تشغيلية)، ومثلا أجرة محل في رام الله تختلف عن المحافظات الأخرى، وأجرة عامل تختلف بين محافظات الجنوب والشمال في الوطن وهذا مبرر، أما غير المبرر فيعود، لعدم قناعة التجار بهامش ربح معين".

ضبط البضائع الفاسدة

ويضيف عبد الرحمن "بخصوص الاتهام حول تقصير الوزارة، أن الوزارة تبذل كل جهد لضبط وتنظيم السوق ونتائج الجولات في الأسواق ترد على هذه الاتهامات، بكوننا نقوم بضبط بضائع فاسدة وتالفة ونراقب تطبيق القوائم من خلال الجولات، وبذلك فالوزارة راضية عن هذ الجهد بحسب الامكانات المتوفرة لديها، ولا شك أن الوزارة بحاجة لامكانات أكبر لتوسيع الرقابة والجولات لتشمل كل المحلات التجارية.

صدقة: قائمة استرشادية غير ملزمة

فيما قال المحلل الاقتصادي جعفر صدقة في صحيفة "الأيام"، أن قائمة الاسعار التي تنشرها وزارة الاقتصاد الوطني، خاصة في شهر رمضان، هي مجرد قائمة استرشادية غير ملزمة لأحد بموجب القانون، ولا يوجد في القوانين النافذة ما يدين من يتجاوزها أو يعطي اساساً لتقديمه إلى المحاكمة، وقيمتها فقط في أنها قائمة استرشادية، تمكن المستهلك من التفاوض على الأسعار والمفاضلة بين تاجر وآخر، وكل ما تستطيع السلطة الزام التجار به هو "إشهار السعر" على السلعة وليس تحديده".

تأثير محدود

وأضاف صدقة:" إن تأثير نشر هذه القائمة يبقى محدوداً، إذ يبقى التزام التجار بها ضعيفا جداً، أولا لضعف الرقابة، وثانياً، وهو الأهم، عدم وجود نص قانوني يسمح للسلطة بتقديم المتجاوزين إلى المحكمة، وبالتالي معاقبتهم. وأشار إلى أن شهر رمضان "يعتبر كثر مواسم الانفاق على مدى العام، ففيه يرتفع الاستهلاك للسلع الأساسية، وبالتالي، فإن هذا الشهر يكون بيئة خصبة لرفع أسعار هذه السلع إلى حد الاستغلال من بعض غالبية التجار، ولهذا السبب تحديداً تقتصر قائمة السلع الاسترشادية التي تنشرها الوزارة على هذا الشهر الفضيل، وهي بهذه القائمة تسعى إلى كبح جماح الاستغلال وارتفاع الأسعار، لكن هذه الآلية تبقى قاصرة طالما بقيت غير مدعومة بنص قانوني يمكن من تفعيل القضاء ضد المستغلين من التجار وتقديمهم إلى المحاكمة، واتخاذ العقوبات الرادعة بحقهم سواء بالحبس أو الغرامة.

اختتام دورة تدريبية متخصصة بآليات الاستخدام الفعال للإعلام في الرقابة على الموازنة والصحافة الاقتصادية

رام الله – قال إعلاميون شباب شاركوا مؤخرا في دورة تدريبية متخصصة بآليات الاستخدام الفعّال للإعلام في الرقابة على الموازنة العامة والإصلاح الضريبي، والصحافة الاقتصادية، نظمتها المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، أن ما تلقوه من تدريبات على مدى أربعة أيام، حقق كثيرا من توقعاتهم إزاء ما سعوا لتحقيقه من خلال التدريب.

التعرف على لغة الأرقام الاقتصادية

وقال رائد الأطرش أحد الإعلاميين الشباب ممن شاركوا في التدريب، أن الدورة حققت توقعاته من حيث التعرف على لغة الأرقام الاقتصادية، وفهمها، والتعرف على كتابة المقال والتقرير الاقتصادي الجيد والصحيح، والتفريق فيما بين الاثنين. وقال" لقد أضاف لي التدريب معلومات مهمة في هذا المجال. وكان تدريبا نوعيا بما اشتمله أيضا من تطبيقات عملية، وبذلك أصبحت لدي الخلفية اللازمة في كيفية الكتابة الاقتصادية، وتحليل الأرقام، وربطها بما يهم المواطن من قضايا حياتية يومية".

إلمام بقضايا الموازنة العامة

بينما قال متدرب آخر هو باسم زيداني، أن التدريب حقق بعضا من توقعاته، وليس كلها. وأنه استفاد من كثير من القضايا المتعلقة بالموازنة العامة، ووجوب التركيز على الأرقام والإحصائيات، وتغذية التقارير بها، والتعمق أكثر بمحتوى التدريب، خاصة فيما يتعلق بالموازنة العامة والإصلاح الضريبي، وكيفية الاستفادة منها في إعداد التقارير والتحقيقات الصحفية. وما ميز التدريب، هو تناوله لموضوع لم يتم التدرب عليه من قبل، وكنت بحاجة له في عملي".

الاستعانة بخبراء اقتصاد

إحدى المتدربات راما يوسف، وهي إعلامية شابة، أكدت على الفائدة الكبيرة من التدريب، من حيث أنها باتت بعد المهارات التي تلقتها أكثر قدرة على التمييز فيما تكتب من موضوعات اقتصادية. وأضافت" تميز التدريب كان أيضا في تطرقه لموضوعات غير متناولة كثيرا، وكنا نمر عليها مر الكرام، لكن ما تعلمناه لفت الانتباه إلى كثير من الموضوعات والقضايا الاقتصادية التي يمكننا أن نتناولها بالقراءة والتحليل.

تدريبات ميدانية

إعلامي آخر من بين المتدربين، هو محمد زبون أشار إلى قدرة المدرب العالية في توصيل المعلومات، واصفا إياه بأنه مدرب ممارس لمهنة الصحافة الاقتصادية، وعلى إلمام كبير بها. "لقد كان التدريب بنتائجه المحققة أكثر من توقعاتي قبيل المشاركة فيه. فقد حقق الفائدة المرجوة منه، وتعرفنا من خلاله على موضوعات لم تكن واضحة لنا كصحفيين، وأضاف الكثير من المعلومات والمعرفة في سياق المواضيع ذات العلاقة بالصحافة الاقتصادية من إصلاح ضريبي، وتحليل للموازنة العامة بشكل مفصل.

تدعيم السلطة الرابعة

إعلامية أخرى من المشاركات في التدريب، تدعى حلا خلايلة، قالت أن " ما يميزه، هو تركيز مؤسسة "مفتاح" على موضوعات اقتصادية ليست واضحة بالنسبة لكثيرين منا، وكانت تحتاج لتسليط ضوء، بما يقوي من قوة وتأثير الصحافة كسلطة رابعة، وهو ما تم تحقيقه في سياق التدريب الذي شاركنا فيه على مدى أربعة أيام". ودعت إلى مزيد من هذه التدريبات وتكثيفها بما يمكننا اكثر" وأضافت" عدا كل ما ذكر، فالتدريب كان مهما من ناحية إتاحة فتح باب المنافسة في العمل الصحفي بين المشاركين حين يعودون إلى أماكن عملهم ويزاولوا مهنتهم"..

اكتساب مهارات متخصصة

فضل سليمان، مشرف الإعلام وبناء القدرات في مؤسسة "أمان"، والذي أشرف على تدريب مجموعة الإعلاميين، قال" تميزت المجموعة برغبة البعض الجدية في اكتساب مهارات جديدة متخصصة فيما يتعلق بكتابة الأخبار والتقارير ذات الطابع الاقتصادي والتحليلي، واستطاع البعض منهم خلال أيام الدورة كتابة مقالات وتقارير تلقي الضوء على هموم اقتصادية للمواطن الفلسطيني، وأن تخلق تساؤلات حول آليات المعالجة من قبل المسؤولين". أضاف" الدورة بشكل عام تميزت بالانضباط، وكانت مدتها وهي ثلاثة أيام مناسبة، وقد تم الاتفاق على أن يستمر تواصل المؤسسة مع مجموعة منهم في تلقي كتاباتهم ومتابعتها والتأثير عليها من أجل مزيد من وضوح الرؤيا في التحليل المالي والموازنات، حيث نعتقد أن سوق الصحافة الفلسطينية بحاجة ماسة لمتخصصين في تناول قضايا مالية كالموازنةوالنفقات والإيـرادات، وطرق معالجة الأزمات الاقتصاديةوهموم المواطن".

رقابة ومساءلة

وأشـار سليمان إلـى أن نشاطا تدريبيا كهذا، ، كـان ضمن السياق العام الهادف إلى زيادة قدرة الإعلام في استعادة سلطته الرقابية والمسائلة، وكذلك تمكين وتوصيل المعلومات والأرقام المتعلقة بإدارة المال العام للمواطنين كشركاء وكمستهدفين. وقال" بالمجمل، فإن فكرة حق المعرفة والاطلاع كواحدة من حقوق الإنسان، هي ما تسعى إليه مؤسسة "مفتاح"، ونحن ما نسعى إليه أيضا كمدربين، من أجل خلق بيئة مفتوحة وشفافة في إدارة الشأن العام، منعا لشبهات الفساد أو من تسول لهم أنفسهم بممارسة الفساد".

فيما أكد شادي زيدات منسق مشاريع في "مفتاح"، أن التدريب الذي نفذ جاء في إطار مشروع " تفعيل المشاركة المجتمعية في الرقابة على الموازنة العامة والإصلاح الضريبي"، الذي تنفذه "مفتاح" بالشراكة مع ائتلاف أمان، ومركز إبداع المعلم، ومعهد أريج، وبدعم من مؤسسة أوكسفام، لغاية تعزيز الجهود المجتمعية في الرقابة والمساءلة ومتابعة مراحل إعداد الموازنة العامة، بالإضافة إلى الجهود المبذولة في الإصلاح الضريبي في فلسطين.

معطيات عن الصحافة الاقتصادية

واشتمل برنامج الـدورة التدريبية في يومه الأول، وفقا لزيدات، على تقديم وعرض معطيات عن الصحافة الاقتصادية، ومعلومات حول زيادة الثروة، وحُسن توزيعها، وتزايد الاهتمام العام بالقضايا الاقتصادية، ما يستدعي استجابة وسائل الإعلام، وجودة استجابة هذه الوسائل لحاجة الرأي العام للمعلومات، وأهمية احتياج الـرأي العام لمعلومات جيدة عن القضايا الاقتصادية، في حين تلقى المشاركون في التدريب في اليوم الثاني منه، ثلاثة مفاهيم صحفية جديدة، وهي الصحافة الاقتصادية، والصحافة التفسيرية، والعناصر الأساسية في الصحافة التفسيرية، بالإضافة إلى معلومات بحث عميق وجمع معلومات الخلفية.

أما اليوم الثالث من التدريب، فاشتمل على معلومات عن الصحافة الاقتصادية وماذا تعني، ونشأة هذا النوع من الصحافة ، ومجالاتها، وصحافة البيانات، وتعريف الميزانية العامة للدولة، وميزانيات البرامج والأداء، والتخطيط والبرمجة، والميزانية على الأساس الصفري، ومراحل إعـداد الميزانية العامة للدولة، ومبادئ إعـداد الميزانية وتبويبها، ومفهوم الإيـرادات والمصروفات، والعلاقة بين الحساب الختامي والموازنة العامة ، بالإضافة إلى تطبيقات من وحي مواد من قانون الموازنة العامة الفلسطيني.

القدس اكبر الخاسرين

راما يوسف

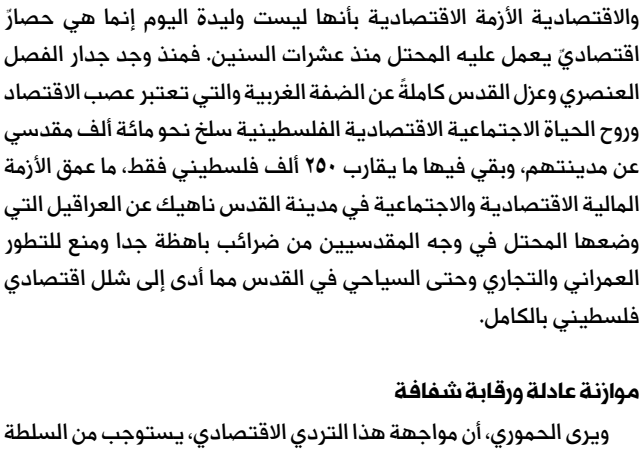

بين أزمتين

تعاني مدينة القدس عدا الاحتلال وحواجزه وقيوده، من شلّل اقتصادي بات ينعكس يوميا على وجود المواطنين المقدسيين وصمودهم، فيما تتعالى الأصوات لدى كثيرين منهم متذمرين من غياب الاهتمام الرسمي الفلسطيني باحتياجات القدس ومواطنيها، وبعد تخصيص موازنات كافية من قبل السلطة تلبي الحد الأدنى من هذه الاحتياجات، وسط غياب تام لآليات المراقبة على ما يقال من أوجه إنفاق وصرف تقوم بها السلطة على بعض القطاعات المحدودة في المدينة المقدسة.

البطالة والفقر

وبسبب ارتباط القدس بالضفة الغربية والتي تعتبر سوقا استهلاكية مهمة وتحويل أسواقها لمستهلكٍ بات رهنا بسياسات المحتل وضرائبه ونشاطاته التهويدية، وباتت القدس تفقد يوميا مئات آلاف الشواقل مع مرور كل يوم عليها، فيما تعدت البطالةّ نسبة أل ٧٠٪ بين صفوف المقدسيين، وبالتالي أضحى ما يزيد عن ٨٠٪ من المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر.

الضرائب

خالد الصاحب المتحدث باسم التجار المقدسيين في البلدة القديمة، أكد أن الوضع الاقتصادي والحركة التجارية والسياحية - التي ترتبط ارتباطا كليا بالاقتصاد- أصبحت شبه معدومة، ويرجع ذلك للمحتل وإجراءاته القاضية بتفريغ القدس وإخراج أهلها وإثقال كواهلهم بفرض الضرائب الباهظة على كل متر أو شبر في مدينة القدس. فالسياح والحركة التجارية السياحية على سبيل المثال التي كانت تشكل ٧٠٪ من القدرة الشرائية في القدس تحولت جميعها اليوم إلى الأسواق الإسرائيلية.

حصار اقتصادي

في حين يلخص زياد الحموري مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأزمة الاقتصادية بأنها ليست وليدة اليوم إنما هي حصارٌ اقتصاديّ يعمل عليه المحتل منذ عشرات السنين. فمنذ وجد جدار الفصل العنصري وعزل القدس كاملةً عن الضفة الغربية والتي تعتبر عصب الاقتصاد وروح الحياة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية سلخ نحو مائة ألف مقدسي عن مدينتهم، وبقي فيها ما يقارب ٢٥٠ ألف فلسطيني فقط، ما عمق الأزمة المالية الاقتصادية والاجتماعية في مدينة القدس ناهيك عن العراقيل التي وضعها المحتل في وجه المقدسيين من ضرائب باهظة جدا ومنع للتطور العمراني والتجاري وحتى السياحي في القدس مما أدى إلى شلل اقتصادي فلسطيني بالكامل.

موازنة عادلة ورقابة شفافة

ويرى الحموري، أن مواجهة هذا التردي الاقتصادي، يستوجب من السلطة الفلسطينية أن تضع إستراتيجية وطنية وعلى جميع المستويات لمساعدة المقدسيين، وأن تخصص موازنة كافية تنعش القطاعات الاقتصادية المقدسية الآيلة للانهيار، مع ضرورة إخضاع عملية الصرف والإنفاق إلى رقابة شفافة، وعبر آليات مساءلة لا تترك مجالا للتلاعب أو الإنفاق خارج ما يتقرر من مشاريع عاجلة، وما تستحقه القطاعات الاقتصادية المختلفة من مساعدة ودعم وإسناد.

صبحية زبيدات من الأغوار: هكذا تغيرت ....!

رام الله - حكاية صبحية زبيدات من قرية الزبيدات في الأغوار الشمالية تمتد عميقا في حياتها اليومية، وهي تختزل تجربة مهمة على الصعيد الشخصي، أفضت إلى تغيير جذري ومهم في بناء شخصيتها سواء على مستوى الأسرة، أو على مستوى محيطها المجتمعي.

"أمل" تأثير وتغيير على أكثر من مستوى

لم يقتصر تأثير مشروع "أمل" على هذين البعدين السياسي والمجتمعي، بل تعداه إلى بعد اقتصادي بدا واضحا من خلال حضور صبحية على أكثر من صعيد في إدارة مشاريع اقتصادية كانت جزء من تمكينها سياسيا، علما أن الهدف الرئيس من مشروع "أمل" هو رفع قدرات النساء الفلسطينيات، وخصوصاً الفقيرات والمهمشات، للمشاركة في القيادة وممارستها على جميع مستويات صنع القرار، لضمان تحقيق احتياجاتهن وإحقاق حقوقهن ضمن بنى الحكم القائمة، وزيادة مستوى وعي النساء والشباب في المناطق المهمشة على صعيد الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ليصبحوا أكثر ثقة في توصيل أصواتهم، وأن يلعبوا أدواراً قيادية على مستويات مختلفة (مثل العائلة، والمجتمع المحلي، والوطني والإقليمي)، والارتقاء بمهارات عدد من المؤسسات النسوية وحلفائها، وتقوية قدرتها في مجال الدفاع عن حقوق المرأة بصوت واحد و التأثير في صناعة القرار، وزيادة وعي صناع القرار والمؤثرين في الرأي بمن فيهم القادة المجتمعيين، والصحفيين، والأحزاب السياسية، والساسة الشباب، في يخص احتياجات وأولويات النساء وظهور ذلك في مواقفهم منها.

المشاركة السياسية: نضوج الوعي والفكر

التغيير الحالي والأهم بالنسبة إلى صبحية في هذه المرحلة، نضوج وعيها وفكرها لأهمية أن تخوض تجربة الانتخابات للمجلس المحلي في قريتها، حتى لو ترشح زوجها لهذه الانتخابات، بعد امتلاكها مفاهيم عن الديمقراطية والحكم الصالح والمشاركة السياسية، وأهمية مشاركتها في هذه العملية السياسية لتؤثر في محيطها، وهو تغيير حقتته فعل "أمل"، وقادها إلى تجيب عن سؤال جوهري مفاده: مالذي يمنعها من أن تترشح جنبا إلى جنب مع زوجها، وقد أدركت حجم الدعم الذي تتلقاه منه، بعد أن امتد تأثير التغيير في حياتها إليه، وبنى الإثنان حياة مشتركة قائمة على الاحترام وتقدير الدور ، وإدراك حجم المسؤولية.

بدايات هامة

حكاية صبحية مع التغيير بدأت حين لم تترك تدريبا أو ورشة عمل تنمي فيها من قدراتها، وتقوي معلوماتها، فكانت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، واحدة من أهم المؤسسات التي لجأت إليها صبحية طلبا للمعرفة، وسعيا وراء الاستزادة من المعلومة والوعي.

وكما تروي صبحية، فالبداية كانت في العام ٢٠١٢، في تلك الفترة تعرفت على ما تقدمه "مفتاح" من دعم وإسناد للنساء في المناطق الفقيرة والمهمشة، وفي رفع مستوى وعيهن لدورهن سواء على صعيد الأسرة وبناء الشخصية، أو على مستوى المجتمع عامة.

المواطنة : علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة

تقول صبحية" التدريبات وورشات العمل، من خلال مشروع "أمل"، فتحت ذهني على أمور كثيرة خاصة ما تعلق منها بالمواطنة، باعتبارها علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، وبمفهوم المشاركة السياسية وأهميتها..". تضيف" زوجي الذي يعمل سائق حافلة، بات يشارك إلى جانبي في ورشات عمل وتدريبات إلى جانبي، بعد أن كان في السابق يعزف عن ذلك، وكان كلما شاركت في تدريب يقول لي" وين رايحة...؟ شو بدك تستفيدي". هنا حدث التغيير، وهو تغيير مهم بالنسبة لي يتعلق بأهم فرد في الأسرة وهو الزوج، الذي بات أكثر دعما لي، وأكثر وقوفا إلى جانبي أمام الضغوط المجتمعية. في حين بات أكثر اقتناعا بالترشح هو الآخر للانتخابات، بعد أن شجعته على ذلك، وأخبرته بعزمي على خوض هذه الانتخابات".

تغيير على المستوى المجتمعي

مجتمعيا، ساهمت تدريبات "أمل" في أن تقود صبحية عددا من المبادرات المجتمعية، كان التغيير على غاية من الأهمية أيضا بالنسبة إليها، حين تطوعت وبمبادرة منها لجمع رسوم الكهرباء والنفايات من أهالي القرية لإزالتها حتى لا تتراكم، بسبب امتناع الأهالي عن الدفع، وقد أثارت هذه المبادرة، البعض من الرجال، فقرروا أن يتولوا هم المهمة بدلا من صبحية، التي رأت في ذلك خطوة نحو التغيير.

كما بادرت إلى جمع تبرعات لصالح بناء حمامات لمدرسة القرية، وتولت

هي وزوجها رصف وتهيئة شارع رئيس مؤدي إلى المدرسة، لتحفز العديد من أهالي القرية أيضا على المشاركة في مثل هذه المبادرات التطوعية وذات التأثير على حياتهم، انطلاقا من حبها للعمل التطوعي والمساهمة فيه إيمانا منها بأن ذلك يخلق تأثيرا وتغييرا.

وقد ساعدها حضورها هذا في تهيئ نفسها في هذه المرحلة إلى خوض انتخابات جمعية سيدات زبيدات الخيرية، وكان يفترض أن تترأسها باعتبارها أول من ساهم في تأسيسها.

في التدريبات التي شاركت فيها صبحية عبر "أمل" إلى جانب طالبات وطلاب جامعيين، كانت تتوجس خيفة من هذه المشاركة خاصة أن شركاءها أوفر حظا من حيث التعليم، لكن ما اكتشفته لاحقا أنها لا تقل حضورا عن زملائها، وأنها وهو سواء.

اليوم تستطيع صبحية أن تدير أي مشروع، وأن تنفذ أي مبادرة، وأن تقوم بإدارة وتسيير أي ورشة عمل ذات صلة بالمشاركة السياسية مستهدفة النساء والفتيات لرفع وعيهن وإدماجهن في المجتمع. وفي كل ما تقوم به تترك تأثيرا وتسعى إلى أن تحدث من التأثير التغيير المطلوب، والتي ابتدأته في داخل أسرتها وفي علاقتها مع زوجها وأبنائها، وانتهت به داخل مجتمعها الذي بات يتفهم ما تقوم به ، بل بات متأثرا بنجاحاتها...

ترى صبحية أهمية كبيرة لاستهداف أكبر عدد ممكن من النساء في المناطق المهمشة، لتعزيز المبادرات لديهن، وعدم اقتصار التدريبات على طلبة الجامعات، أو النخبة من الناس.

تأثير اقتصادي أيضا

كان تأثير المشروع أيضا اقتصاديا بالنسبة إلى صبحية، حيث حقق لها تغييرا مهما أيضا في حياتها، ودعم تمكنها سياسيا، كما عزز من طوحها في أبعد مدى من المشاركة السياسية.

فقد كانت افتتحت في العام ٢٠١٠ روضة أطفال، وكانت تدرك صبحية في ذلك الوقت أهمية التعليم وضرورة توفيره لكل طفل، وهي التي تقدمت إلى امتحان الثانوية العامة التوجيهي خلسة عن بعض أفراد عائلتها الذين أبدوا في حينه تحفظاتهم على أن تسافر مسافات طويلة إلى قاعة الامتحان وتعود ثانية إلى البيت. كان ذلك تحديا خاضته، وفاجأت العائلة به، والتي سرت لما قامت به، فانتقلت في بناء شخصيتها إلى مرحلة أكثر حضورا وتأثيرا وتغييرا في حياة أسرتها ومحيطها.

تقول" آنذاك التحقت بدورات في إدارة المشاريع الصغيرة، حيث بدأت في العام الذي سبقه بمشروع تصنيع غذائي مع خمس نساء، انسحبت لاحقا منه ثلاث نساء، قبل أن يستقر عليها، وظلت تديره خاصة مع تمكنها من الكيفية التي تدار بها المشاريع بفضل التدريبات التي حصلت عليها ضمن مشروع "أمل" الذي تنفذه "مفتاح".

لم تكن إدارة هذا المشروع في البدايات سهلة، فقد واجهت صبحية منغصات كثيرة كان أهمها، ممارسة المجتمع المحلي في بلدتها ضغوطا على زوجها لإغلاق المشروع، لاعتبارات تتعلق بتقاليد البلدة التي ترى في عمل النساء بإدارة مشاريع من قبيل محل تجاري يتنافى مع تلك التقاليد، لأنها ستتعامل مع الرجال.، لكن هذه الضغوط لم تعط النتائج، وكان أن حدث تغيير يتعلق بالمشروع حيث تحول من دكان صغير إلى سوبرماركت.

طموح مشروع

تطمح صبحية أخيرا، في أن تتبوأ أعلى المناصب وأكثرها تأثيرا وأثرا لتقديم كامل وأفضل الخدمات لمجتمعها، وهي ترى أن مشروع "أمل" قادر على أن يمنحها هذه الفرصة لتحدث مزيدا من التغيير.. ومزيدا من الأثر في حياة المجتمع، سياسيا ومجتمعيا واقتصاديا، وحتى الآن حققت ما يمكن أن يشار إليه بالبنان، لكن ينتظرها الكثير من العمل والنجاح.

المنح والمساعدات الخارجية: الهدف والغاية

بقلم:أماني عوض

يخطيء صانع القرار، إن ظن أنه سيحقق يوما وحدة وطنية، ومؤسسات فاعلة، ويحرر أرضا ويبني اقتصادا، اعتمادا فقط على المنح والمساعدات الغربية، وبالتالي فان الجانب الأساسي من استقلال القرار الفلسطيني مرتبط بمدى القدرة على الاستغناء عن هذه المساعدات، والبحث عن وسائل دعم وصمود بديلة.

تشير دراسة أعدها الباحث الاقتصادي م.محمد نصار، إلى أن السلطة الفلسطينية تلقت منحا ومساعدات بقيمة ٤,٥٤٤,٦ مليون شيكل في الفترة ما بين ٢٠١٠ - ٢٠١٣ ، أي بمعدل سنوي مقداره مليار دولار في تلك الفترة.

وحسب بيان لتحليل الموازنة العامة الذي قام فيه الفريق الأهلي لدعم الشفافية، فقد بلغت قيمة المنح والمساعدات الخارجية لدعم الموازنة لعام ٢٠١٤ (٣,٧٦٧,١) مليون شيكل، فيما بلغت قيمة المنح والمساعدات الخارجية المخصصة للدعم التطويري فقط (٧٢٦,٢) مليون شيكل في حين كان المخطط في موازنة ٢٠١٤ (١,٠٨٠) مليون شيكل .

وكما يلاحظ من البيان، فإن هناك اعتمادا كبيرا على المساعدات الخارجية والمنح، بزيادة ٢٣٢٪ عن المتحقق في موازنة ٢٠١٣ بلغت ١,٦٢٩ مليون دولار، منها ١,٣٢٩ لدعم الموازنة مشكلا ٣١,٥٪ من مجمل موازنة ٢٠١٤ ، في حين لا يوجد تفصيلات على أي أساس تم اعتماده، وما هي البدائل حال لم يتوفر هذا الدعم خاصة انه مرتبط بالمسار السياسي، لذلك فإن عدم وصول أي جزء من هذه المساعدات كما هو متوقع سيؤدي حتماً إلى آثار سلبية كبيرة مالياً واقتصادياً كما حصل في تنفيذ الموازنة العامة السابقة.

بينما تقدم الولايات المتحدة، مساعدات سنوية للموازنة الفلسطينية، تبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، إضافة إلى مساعدات خارج بنود الموازنة الفلسطينية، تبلغ قرابة ١٠٠ مليون دولار أمريكي، بحسب بيانات وزارة المالية الفلسطينية ، وهذه الارقام تظهر مشكلة حقيقية في استمرار اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المنح والمساعدات الخارجية.

علاوة على ذلك لا تتوفر دراسات وبيانات واضحة وكافية تبين كيف توزع هذه المنح والمساعدات ومدى العدالة والشفافية في التوزيع، وهنا يكمن دور مؤسسات المجتمع المدني في لعب دور في المساءلة الاجتماعية والرقابة وضرورة وجود جهة رسمية ومركزية تقوم بإدارة المنح والمساعدات، وأن تقوم بالإفصاح الشامل عن المنح والمشاريع للجهات المختصة وللعامة لعدم اللبس والفهم الخطأ.

وبالرغم من استمرارية السلطة الفلسطينية في الاعتماد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية، وعلى الضرائب وخصوصا ضريبة القيمة المضافة، إلا أن هذه المساعدات لم تسهم في التطوير والتنمية والحد من مشكلة البطالة، بل عملت على زيادة ترسيخ تبعية وريع الاقتصاد الفلسطيني وهشاشته، وهذا يضع متخذي القرار السياسي والاقتصادي أمام مسئوليات كبيرة تتمثل بإعداد الخطط التنموية الكفيلة بتحقيق الأهداف الاقتصادية أهمها خفض معدلات البطالة، وإصلاح التشوهات في سوق العمل الفلسطيني .

فطر فلسطيني يفتح بابا لاقتصاد بديل

تقرير: نور عبد الفتاح

على طريق زراعي يبعد بضعة كيلو مترات من وسط مدينة أريحا، هاتف لا يتوقف عن الرنين، وردود تقول "ليس لدينا فطرا الآن. ننتظر قطف المحاصيل خلال بضعة أيام".

مبادرون شباب حلم يتحقق

هذا هو الحال في شركة "أمورو" الفلسطينية، والتي يديرها شبان أربعة مبادرون، هم : محمود كحيل، وديع نصّار، سمير خريشة، والطيب عقل تنفرد بزراعة الفطر بتقنية وإنتاجية عالية، مدخلة إلى الأسواق علامة تجارية يطلبها المستهلكون الفلسطينيون بإقبال غير متوقع، ومنهية بذلك سنوات من الاحتكار الإسرائيلي لمنتوج الفطر، الذي انتشر في الأسواق الفلسطينية حتى شهور قليلة خلت. فيما تسعى شركة "أمورو" إلى تقليص اعتمادية السوق الفلسطيني على المنتج الإسرائيلي، حيث تبلغ الواردات من إسرائيل ما يزيد عن ٣,٥ مليار دولار سنويا. وهو ما تشير إليه تقارير البنك الدولي بشأن حجم الاستيراد الفلسطيني، علما بأن أكثر من نصف الأراضي في الضفة الغربية، لا يمكن للفلسطينيين الوصول إليها رغم أن كثيرا منها أراض زراعية وذات موارد غنية، ما يؤدي إلى خسارة الاقتصاد الفلسطيني نحو ٣,٤ مليار دولار أمريكي، لينتهي الأمر باعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الإسرائيلي كما يتضح من خلال الفارق الكبير ما بين الصادرات والواردات من إسرائيل بحيث بلغ إجمالي الصادرات قيمة ٧٨٢ مليون دولار في عام ٢٠١٢ ، بينما وصلت قيمة الواردات إلى ٤,٦٧٨ مليون دولار في ذات العام.

حاضنة الفطر

مزرعة الفطر هذه أو كما يطلق عليها سمير خريشة "حاضنة الفطر" تتكون من مبنى معزول عن العالم الخارجي، تستخدم فيه الرفوف للزراعة الأفقية، مزودة بأنظمة ري حديثة ونظام مناخي مسيطر عليه بشكل إلكتروني كامل. فيما تستورد المزرعة تربتها وبذورها من هولندا إلى حين قيام فلسطين بإنتاج هذا النوع الخاص بزراعة الفطر، أو إنتاج بذوره. وللاسم دلالة تاريخية مرتبطة بالأرض فهو احد أسماء فلسطين القديمة، كما قال المدير التنفيذي للشركة محمود كحيل " الاسم مستوحى من فكرة الأرض التي نسعى لاستثمارها بكل الأشكال في سبيل خلق منتجات وطنية تنهي الاحتكار الإسرائيلي لإنتاجها في محاولة لخلق اقتصاد يميل للإعتمادية الذاتية".

بديل فلسطيني بامتياز

محمود الذي مارس مقاطعة ذاتية للبضائع الإسرائيلية منذ ١٥ عاما، اتخذ قبل عامين قراراً مع شركائه بضرورة خلق بديل لتلك البضائع. كان لحلم محمود ان يتحقق في وقت يصفه مدير مركز البحوث الاقتصادية "ماس" سمير عبد الله بالأنسب "لدعم المنتجات الفلسطينية كونها قادرة على منافسة الإسرائيلية وبجودة أعلى منها أيضا". فبحسب دارسة أعدها مركزه، فإن ثلث الواردت من إسرائيل والتي يعود نصيبها للمنتجات النباتية يمكن إيجاد بدائل فلسطينية لها أو حتى استيراد غير الموجود منها من الخارج مباشرة".

ويشير تقرير "ماس" إلى "تزايد مقاطعة الأسواق العربية للشركات الإسرائيلية وخاصة شركات الألبان بحيث انخفضت مبيعاتها بنسبة ٧٥٪ منذ بداية الحرب الاخيرة على قطاع غزة علاوة على انخفاضها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ في الأسواق الخارجية والعالمية". إلا أن نسبة ليست بالقليلة ما زالت لا تثق بالمنتج المحلي، ناهيك عن عدم إيجاد بديل للمنتجات الإسرائيلية المستخدمة كما يعتقدون.

"إني اخترتك يا وطني"

رئيس جمعية حماية المستهلك في رام الله صلاح هنية يشير إلى أن أبرز الاشكاليات التي تواجههم في حملتهم "إني اخترتك يا وطني" لدعم المنتج الفلسطيني هي "قلة الثقة في هذا المنتج رغم جودته ومنافسته للإسرائيلي، ولذلك نظمت الجمعية حملات توعية ستكثفها خلال العام الحالي لتستهدف بشكل بارز المدارس والجامعات كونها الشريحة الأكبر من المستهلكين".

وزارة الاقتصاد داعم رئيس

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية تسعى لدعم المبادرات المماثلة لشركة "أمورو" في "محاولة لدعم المنتج الفلسطيني، وزيادة حصته السوقية وتنافسيته لتمكينه من الوصول للأسواق الخارجية، عن طريق تعديل بعض القوانين التي تشجع الاستثمار، باتخاذ إجراءات وحوافر ضريبية مخففة وتطوير بيئة اقتصادية ممكنة بشقيها القانوني والمادي، وتنظيم السوق الداخلي وحماية المتسهلك بفرض المواصفة ورفع الجودة ومراقبة حالات الغش، بالإضافة إلى زيادة كفاءة القطاع الخاص وتكامله مع العام" حسبما يوضح مدير السياسات الاقتصادية والناطق الرسمي باسم وزارة الاقتصاد الوطني عزمي عبد الرحمن، الأمر الذي أدى الى ارتفاع حصة المنتج الفلسطيني السوقية خلال العام الماضي من ٢١٪ إلى ٢٥٪ حسب إحصاءات وزارة الاقتصاد المستندة لأبحاث ميدانية.

اكتفاء ذاتي

إنتاج مزرعة "أمورو" يغطي ٤٠٪ من حاجة السوق الفلسطيني، ويسعى القائمون على الشركة إلى خلق اكتفاء ذاتي، وتصديره إلى قطاع غزة ودول عربية أخرى، وسط منافسة شديدة من المنتج الإسرائيلي، حسب خريشة. ويعمل أصحاب شركة "أمورو" على إنتاج سلة غذائية متكاملة فلسطينية المنشأ للوصول الى إكتفاء ذاتي زراعي عبر البدائل الزراعية الفلسطينية ذات الجودة العالية والتي تنافس السوق الإسرائيلي واحتكاره للمنتجات الزراعية في فلسطين. ويرى كثيرون في مشروع "أمورو" نموذجاً تطبيقياً عملياً بسيطاً يدل على أهمية وتأثير هذه الشركات على الاقتصاد الفلسطيني، فقد وظفت الشركة ما يقارب ١٥ إمرأة عاملة وحوالي ٦ أشخاص آخرين، مساهمة في خلق فرص عمل ودخل جديد للأسر وخلق خطوط إنتاج جديدة للمنتجات فلسطينية.

زيادة الإنتاج

ويوضح عزمي عبد الرحمن، بأن الشركات والمشاريع الصغيرة، وإن كان تأثيرها على الاقتصاد العام ضئيل إلا أن "لها تأثيراتها على زيادة إنتاج الخطوط الفلسطينية، وخفض مستوى البطالة وإيجاد رقابة على البضائع المزورة والمهربة". وفي الدراسة التي أعدها مركز "ماس" فإنه من المتوقع، لدى استثمار ما قيمته مليار دولار في السوق الفلسطيني، أن يتم توظيف ما يقارب ٧٠- ١٠٠ ألف عامل، إضافة الى أن دعم المنتجات الفلسطينية سيعزز من حصيلة الإيرادات العامة الفلسطينية.

"خليلي يا عنب" في مواجهة عنب المستوطنات

مالك أبو عريش

لدى التجول في سوق حلحول المركزي للخضار والفاكهة – وهو واحد من اثني عشر سوقاً مركزية لبيع الخضار في الضفة الغربية - تكاد لا تمشي خطوتين دون أن ترى قطوف العنب ينادي أصحابها بأعلى صوتهم، "خليلي يا عنب"، لكن هذه القطوف تحمل في حباتها حكاية مواجهة مباشرة مع المحتل الإسرائيلي.

العنب بعد الزيتون

تعد زراعة العنب ثاني أكبر قطاع في فلسطين بعد الزيتون، إذ تبلغ مساحة الأراضي المزروعة به ٦٥ ألف دونم بإنتاج سنوي كلي يبلغ ٥٥ ألف طن، ولمحافظة الخليل الحصة الأكبر منه، إذ يبلغ إنتاج المحافظة ٢٧ ألف طن سنوياً، ما يساهم بنسبة تصل في معظم الأعوام إلى ٩,٥٪ من قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني الكلي.

١٧ صنفا

ينتشر في الخليل ما يقارب ١٧ صنف عنب منها: السلطي خضاري، الجندلي ، الدابوقي، البلدي الأسود، المراوي، الحمداني، الدراويشي، الحلواني، الشامي، الزيني، الفحيصي، البيتوتي. أضافه إلى أصناف لا بذرية اعتبرها خبراء الزراعة من الزراعات الواعدة اقتصاديا نظرا لإنتاجها الغزير والمبكر، وأشهرها بيرلت، سبيريور، وايرلي، وسلطانينا. ورغم جودته ومواصفاته العالمية، إلا أن أسهمه بدأت تنهار في السوق الفلسطيني، تبعاً لمجموعة من الظروف التي أثرت على حجم تداوله في الأسواق المحلية، ليتراجع انتاجه منذ العام ٢٠٠٥ بما نسبته ٣٠٪.

تهريب العنب الإسرائيلي

لقد قلل استخدام المبيدات الكيميائية، من كمية الانتاج الزراعي بنسب محدودة، وبالإضافة إلى سيطرة الاحتلال على ٨٥٪ من المصادر المائية، وارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية، فقد طفى على السطح في الأعوام الأخيرة مشكلة تهريب العنب الاسرائيلي إلى السوق الفلسطيني، ليتم بيعه بدلاً من العنب المحلي نظراً لانخفاض سعره.

ويرجع الأستاذ يوسف صلاح مدير مجلس العنب والفاكهة بالخليل السبب الرئيسي في ذلك، إلى صعوبة ضبط الحدود في المحافظات، نظراً لسيطرة الاحتلال عليها، الأمر الذي يدفعه لتسهيل مرور العنب إلى الأراضي الفلسطينية، لما يشكله من دعم لاقتصاده المحلي. يضيف: "نطالب الجهات المعنية بضبط أكبر للحدود، لأن عمليات التهريب تؤثر على الانتاج المحلي من العنب، وهي تهدد ما يقارب ١٠ آلاف مزارع يعملون في زراعة العنب، نصفهم في محافظة الخليل، لذلك فإن التهريب قد يصبح مشكلة كبيرة تؤثر على قطاع واسع من السكان والأراضي الزراعية". يتابع صلاح:"على المستهلك أن يعي أن العنب الفلسطيني أفضل، بما يمتلكه من مواصفات عالمية، وعدم الانجرار نحو دعم الاحتلال بشراء العنب الاسرائيلي ذو السعر المنخفض، والمواصفات الاقل جودة".

فيما يشير المواطن يزن أبو عصبة من قرية حلحول، والتي تعمل عائلته في مجال زراعة وبيع العنب، أن كمية كبيرة من المحاصيل تم إهمالها في الفترة الأخيرة. ويوضح أبو عصبة هذه العوامل قائلاً:"الاستهلاك للعنب المحلي جيد، ولكنه يتأثر بمنافسة العنب الاسرائيلي كون السطات الاسرائيلية تتبع استراتيجيات متطورة تؤدي إلى وجود كميات كبيرة منخفضة السعر، وهو ما يشجع الطلب عليه مقابل المنتج المحلي. أما الأثر الأكبر، فتتضرر منه المصانع الفلسطينية التي يدخل العنب في تصنيع منتجاتها، وهذا يؤدي إلى تقليل عدد العاملين فيها، والأماكن التي يتم فيها توزيع هذه المنتجات".

مزيد من الدعم للمزارع

ويوجه أبو عصبة نداءه إلى الجهات الرسمية بمزيد من الدعم للمزارع الفلسطيني، مطالباً بلجنة مشرفة من جهات رسمية أو خاصة يكون هدفها تشجيع الشباب على الزراعة وتقديم النصائح المهنية لهم، نظراً لأن كبار السن هم من يعمل في هذه الزراعة فقط في الوقت الحالي، نظراً للجودة العالية للعنب التي تأتي من مساعدة العوامل المناخية وطبيعة الأرض الفلسطينية.

حماية المنتج الوطني

بدوره، أوضح المهندس رائد أبو خليل مدير عام الرقابة الزراعية في وزارة الزراعة، أن طواقم الرقابة تنفذ توجيهات وزير الزراعة د. شوقي العيسة، بحماية المنتجات الوطنية ومنها العنب اللابذري ومنع دخول عنب المستوطنات الى الاسواق المحلية، وذلك خلال اجتماع عقد مؤخراً في مقر الوزارة برام الله.

ويؤكد يوسف صلاح، أن وزارة الزراعة بدأت في السنوات الثلاث الأخيرة بمجموعة من الخطوات التدريجية من أجل دعم المزارع الفلسطيني إلى جانب الدور الذي تلعبه المؤسسات الأهلية في مجال استصلاح الأراضي، وإنشاء المشاريع الزراعية، مشيرا إلى أن مديرية الزراعة بالتعاون مع مجلس العنب والفواكه ولجنة السلامة العامة والضابطة الجمركية في محافظة الخليل تقوم بمتابعة جولاتها التفقدية الدورية على الأسواق المركزية ومزارعي العنب في المحافظة لمكافحة منتجات المستوطنات والعنب المهرب.

زيت زيتوننا... "من الحقل إلى السوق"

تقرير: مادلين شعبان

تعود زراعة الزيتون في فلسطين إلى ألاف السنين وتحتل أهمية اقتصادية كبيرة. فقطاع الزيتون يشكل ما نسبته ١٥٪ من القسم النباتي للقطاع الزراعي في فلسطين. ويعتبر أحد المحاصيل الزراعية الرئيسية. فهناك حوالي ١٠ ملايين شجرة مزروعة في مساحة تزيد عن ٩٠٠ الف دونم. ويعتاش من هذا القطاع بشكل أساسي قرابة ١٠٠ ألف أسرة فلسطينية.

في عام ٢٠٠٤ كان سعركيلو زيت الزيتون اقل من ١,٥ دولار، وكانت تكلفة إنتاجه أكثر من سعره، ما أدى للبحث عن برامج وحلول للنهوض بقطاع الزيتون من خلال تسويقه خارجيا، إلا أن الإنتاج الفلسسطيني لم يكن عالي الجودة ولم يكن مطابقا للمواصفات العالمية.

من الحقل إلى السوق

جاءت فكرة برنامج من الحقل الى السوق الذي يهدف الى تحسين مستوى المعيشة لصغار مزارع الزيتون في مختلف المحافظات الفلسطينية، ويتم تنفيذه من خلال أربع مؤسسات مجتمع مدني فلسطينية، وهي: مركز تطوير التجارة العادلة في جامعة بيت لحم، ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، والمركز الفلسطيني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومنتدى سيدات الأعمال، وبتمويل مؤسسة اوكسفام البريطانية، الاتحاد الأوروبي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

ويهدف هذا المشروع الى وصول صغار المزارعين ومتوسطيهم والأسر الفقيرة والضعيفة في الضفة الغربية إلى الأسواق التجارية ضمن بيئة مؤسسية وسياسية مواتية، ما سيؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي وزيادة الدخل، وزيادة الصمود والقدرة على تحمل الصدمات والكوارث.

أهداف المشروع

يقول شحدة زيدات أحد القائمين على المشروع من جامعة بيت لحم، أنهم عملوا على تحقيق أهداف المشروع من خلال عدة مستويات أولها: المستوى التقني من خلال العمل مع المزارعين الذين تم اختيارهم بغية تحسين ممارساتهم الزراعية لتحسين نوعية انتاجهم من زيت الزيتون، كما تم تزويدهم بالآلات والأدوات من قبل البرنامج "من الحقل الى السوق" والتي تساعدهم على تحسين ادائهم وتحسين ظروف انتاج زيت الزيتون وحفظه. اما على المستوى التنظيمي فتم مساعدة المزارعين على تحسين بنية مؤسساتهم بالاضافة الى تزويدهم بالمهارات الادارية والتنظيمة والتي سهلت ونظمت ادارة هذه المؤسسات.

كذلك تم العمل مع المزارعين على مستوى السياسات والقوانين من خلال التعاون مع المنظمات الممثلة لقطاع زيت الزيتون وتمكينها من تمثيل القطاع بفاعلية، ورفد المنظمات الممثلة لقطاع زيت الزيتون بالكفاءات البشرية والاستشارية القادرة على فهم القوانين والسياسات المطبقة في قطاع زيت الزيتون واقتراح التغيرات الضرورية لخدمة القطاع وقيادة عمليات الدعم والمناصرة اللازمة مثل مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني، اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين ، اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية في فلسطين، وعلى صعيد المستوى التسويقي من خلال العمل على موازنة

العلاقة ما بين منتجي (المزارعون) زيت الزيتون الفلسطيني وشركات التسويق والتوزيع، وكذلك المصدرة لزيت الزيتون الفلسطيني، بحيث تتحق مصالح جميع العاملين على طول السلسة الانتاجية وتحقيق الربح المشترك للجميع.

أما المستوى الأخير، فكان تمكين النساء، من خلال تطوير البنية التحيتية للاستثمار المتعلقة بهم ونقل وتعزيز المعرفة بالتصنيع الغذائي وتشبيكهم مع الشركات والتجار، حسنت وضعهم في مجتمعاتهم وبيوتهم، وبالتالي قدراتهم على ان يشاركوا في اتخاذ القرارات على مستوى العائلة، وزادت من حريتهم في المشاركة بالمعارض والسفريات الخارجية وغيرها.

المشكلة في الإنتاجية وليس التسويق

يقول مصطفى طميزي منسق المشروع من مؤسسة "أوكسفام"، انه وجدت صعوبات في بداية هذا المشوار، خاصة عندما تم اكتشاف أن المشكلة الأساسية في قطاع الزيتون ليست في التسويق، بل في الإنتاجية، فقد كانت الإنتاجية ٤,٣٥ الف طن بالسنة وهذه نسبة قليلة جدا. كما أن هناك مشكلة أخرى، وهي عامل الاستهلاك. فالشعب الفلسطيني لا يستهلك من الزيتون خاصة الجيل الشاب.

معدلات الاستهلاك

ويبلغ معدل الاستهلاك من زيت الزيتون في الضفة الغربية وقطاع غزة ٣,٥ كيلو غرام للفرد في السنة. بينما في الاردن يبلغ ٧ كيلو غرام للفرد في السنة، وفي اليونان بلغ معدل الاستهلاك من زيت الزيتون ٢٨ كيلو غرام للفرد في السنة. أما المشكلة الثالثة التي تواجه قطاع الزيتون في فلسطين فهي مشكلة المعاصر، وما تخلفه من فاقد في زيت الزيتون.. يقول طميزي إن هناك ما يعادل ٢٠ مليون شيكل سنويا يضيع من زيت الزيتون في المعاصر. في حين استطاع برنامج من الحقل إلى السوق تخفيض ما قيمته ٤ ملايين شيكل من هذا الفاقد.

وحث طميزي المزارعين على الاهتمام بشجرة الزيتون وتقليمها، مضيفا، ان هناك ٦٥٪ من اشجار الزيتون في الضفة الغربية معدلها أكثر من ٧٠ سنة أي أن انتاجيتها متدنية .

وزارة الشؤون الاجتماعية: دعم الأسر الفقيرة وتحويلها من مستهلك إلى منتج

عهود الخفش

لم تجد "أم أحمد"، طريقة لتمضية وقتها في البنك سوى الحديث إلى من جلست بجانبها عن الحياة وهمومها...

تارة تهمس بما لا تريد أحدا سواها أن يسمع ما تقوله.. وتارة أخرى يعلو صوتها بأعلى نبرة لتنهي حديثها بكلمات غاضبة" للظهر ما رح أخلص شغلي من البنك كل هذا من أجل استلام ٧٥٠ شيقل مخصصات الشؤون الاجتماعية لعائلتي المكونة من خمسة أفراد. كل ثلاث شهور بيعطوني المبلغ طلبت منهم مساعدتي بمشروع يتناسب مع وضعنا، ولكن لا حياة لمن تنادي".

معطيات إحصائية

تشير إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى زيادة كبيرة في عدد الأسر التي تتلقى المساعدات من الوزارة، سواء من برامج التحويلات النقدية، والمساعدات الغذائية، والمساعدات الطارئة، والتأمين الصحي وغيرها من البرامج... ومع كل هذا هناك تغييب للمشاريع الصغيرة، وإن وجدت فهي تعد على أصابع اليد الواحدة، ولا تفي بالمطلوب.

وحسب احصائيات الوزارة لشهر نيسان عام ٢٠١٥، فقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية في الضفة وغزة (١١٨,٥٨٧) منتفعا، بقيمة إجمالية وصلت إلى (١٣٥,٣٢٨,٦٩٢) شيقل عن ثلاثة شهور، وبمتوسط مالي مقداره ٧٥٠ شيقل.

التحويلات النقدية

وتتلقى العائلات المنتفعة هذه التحويلات النقدية بناء على معادلة الفقر المعدة من خلال مسح الإنفاق والاستهلاك الذي قام به مركز الإحصاء الفلسطيني، حيث يتم من خلال المعادلة احتساب مستوى إنفاق الأسرة ثم يقارن هذا المستوى بخط فقر الاستهلاك الخاص بالأسرة، فيما تتكون المعادلة من ٣٤ متغيرا، ب ١٠٠ سؤال، والتي تمنح كل متغير وزناً معيناً لتحديد مكانة الأسرة فيما يتعلق بخطى الفقر المطلق و المدقع.

التمكين الاقتصادي

وليس ببعيد عن التحويلات النقدية، فهناك مشروع التمكين الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٦، وقد بدأ تطبيقه مع الأسر عام ٢٠١٤، ويهدف إلى الاهتمام برأس المال البشري وإدماجه في سوق العمل من خلال التأهيل والتدريب والتعليم وتقديم المنح والقروض الميسرة وتشجيع المشاريع الصغيرة من أجل الاعتماد على الذات والانتقال من الإغاثة إلى التنمية في برامج ومشاريع هذه المؤسسات. ويعد هذا المشروع من أبرز المشاريع التمكينية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وهو ما يعرف ببرنامج تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً (DEEP) علماً بأن هذا البرنامج ممول من البنك الإسلامي للتنمية الصناديق العربية، وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وينفذ من خلال مؤسسات أهلية محلية وسيطة ومؤسسات الإقراض الصغيرة لتوفير رزمة شاملة من الخدمات المالية وغير المالية، التي تلبي احتياجات الأسر الفقيرة والشديدة الفقر في فلسطين.

الفئات المستهدفة

ويستهدف برنامج تمكين في مرحلته الأولى ما بين ١٢٠٠٠ إلى ١٦٠٠٠ أسرة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وفق معايير البرنامج لمكوني المنح والقروض، وللأسر التي ينطبق عليها معايير الفقر المعتمدة في وزارة الشؤون الاجتماعية، سواء في قاعدة البيانات لدى وزارة الشؤون الاجتماعية أو أسر العاطلين عن العمل، المزارعين، الأسرى، والأسر التي ترعاها نساء مع الأخذ بالاعتبار خصوصية القدس والمناطق المصنفة(C)، إضافة إلى ذلك اختيار الأسر في المناطق الأكثر فقرا من جهاز الإحصاء المركزي. أما عدد الأسر التي استفادت من مشروع deeb، وكان على مرحلتين، فبلغ ما يقارب ١٢٠٠ عائلة خلال المرحلة الثانية، بقيمة ٥ آلاف دولار للمشروع الواحد، منها أسر أصبح وضعها الاقتصادي أفضل، وأصبحت تعتمد على نفسها في الدخل، وهناك أسر ما زال دخلها لا يفي المطلوب ولم يتم حجبها من قبل الوزارة، وهناك أسر تعطلت مشاريعها بسبب حدوث طارئ في الأسرة، فيما أكدت الوزارة عدم وجود إحصائية أو دراسة تفصيلية للأسر التي أدرجت بالمشروع، وما هو مصيرها، ما يدل على عدم وجود متابعة لأوضاع هذه الأسر من قبل الوزارة.

لقد تبين من المعطيات التي جمعناها، أن هناك تزايدا في عدد الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية دون زيادة قيمتها، يقابلها قلة في عدد المشاريع والتي تكون في معظمها معطلة، وإن سجل نجاح بعضها لكنها تبقى قليلة،.. في ظل غياب خطط مستقبلة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية لعمل وتطوير مشاريع لتلك الأسر لتحويلها من أسر "متسولة" إلى أسر "منتجة"..

جوائز البنوك لأصحاب الحسابات الدسمة .. والفقراء لهم الله

خاص - رأي آخر (اقتصادي)

تجمع البنوك الأموال من الأفراد على شكل حسابات توفير، وتقدم جوائز نقدية وعينية لأصحابها عبر السحب على أرقام هذه الحسابات، إضافة لجوائز مالية كبيرة، غالبا ما تكون من نصيب أصحاب الحسابات الميسورة القادرين على تغذيتها شهريا.

جوائز للمقتدرين

وتشير طريقة تقديم الجوائز على هذه الحسابات إلى أن القادرين على تغذية حساباتهم بمبالغ معينة، وباستمرار وأصحاب الأرصدة الكبيرة، تكون فرصهم أكبر لربح الجوائز من غيرهم. فيما تنوع البنوك الجوائز وقيمتها التي تجذب وتشجع الأفراد على فتح حسابات توفير وادخار حتى يتسنى لهم الدخول بفرصة أكبر لربح جائزة نقدية أو عينية من البنك. وبمطلق الأحوال وإن لم يربح تبقى أمواله مدخرة لدى البنك ويستحق عليها فوائد ويستطيع التصرف بها كيفما يشاء.

شروط ومعايير

في حين تطرح البنوك الجوائز على هذه الحسابات ضمن شروط ومعايير معينة تقتضي أن يكون صاحب الحساب نشطا ويغذي حسابه باستمرار، وتشترط أن يضيف صاحب الحساب إلى رصيده مبلغا معينا أو مضاعفته حتى تزيد فرصته في ربح الجائزة المعلنة في الحملة الدعائية .

الراتب لا يكفي

يقول جهاد حماد، مساح في شركة خاصة " في ظل الغلاء المعيشي الذي نمر به، أصبح الراتب لا يكفي لتوفير الحاجات الأساسية، فكيف لي أن أضيف إلى حسابي باستمرار حتى تزيد فرصتي بالربح؟ برأيي أن البنوك ليس من المفترض أن تعطي فرصة أكبر لأصحاب الحسابات الكبيرة والقادرين على تغذيتها باستمرار ".

الجوائز لأصحاب الحسابات الكبيرة

فيما تقول ألاء يحيى موظفة في محل مطرزات " الجوائز أغلبها تكون من وإلى أصحاب الحسابات الكبيرة.. ولذلك يجب على البنوك أن تدعم من هم بحاجة أكثر للمال وتساوى فرص الربح أو تزيد فرصة أصحاب الحسابات القليلة".

شروط وإجراءات

وأوضح نضال ملحم، مشرف قسم توعية ومعالجة الشكاوى في دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق في سلطة النقد الفلسطينية، أن هذه الجوائز تتم بموجب سياسات وإجراءات عمل تعرض على سلطة النقد للموافقة عليها وتحديد مدى ملاءمتها للسوق. في حين تشترط سلطة النقد عدة شروط على البنك الذي سيطرح الحملة، أهمها الاهتمام الإفصاح والشفافية في كل المعايير والشروط المتعلقة بالجوائز للجمهور في دعايات الحملة. وأضاف " البنك يعطي الجائزة ومن وراءها لتحقيق فائدة ومنفعة للبنك، وبذلك يكون له الحق في وضع الشروط والمعايير اللازم توافرها في الحسابات بما يتوافق مع منافعه، طالما أنها واضحة لأصحاب الحسابات".

نظام الجوائز لدى البنوك

وللوقوف على هذا التناقض المثير في المسؤولية الاجتماعية التي تدعيها البنوك، التقينا عددا من مسؤولي البنوك في رام الله والبيرة للاستفسار حول ما يتعلق بهذه الجوائز.

مدير بنك القدس فرع البيرة بلال الخليلي، قال " تقدم الجوائز على الحسابات التي أرصدتها لا تقل عن ٢٠٠ دولار أو ما يعادلها من بالعملات الأخرى المتداولة في فلسطين، وتكون فرص الحسابات في البنك متساوية ،بحيث إن نظام الجوائز يهدف لمساعدة كافة المحتاجين والفئات،وليس فقط الفئة صاحبة أعلى الأرصدة وتمنح الجوائز من باب المسؤولية الاجتماعية إلى جانب جلب زبائن ومتعاملين جدد للبنك".

بناء قاعدة ودائع أوسع

وقال مسؤول العلاقات العامة والإعلام في الفرع الرئيسي لبنك فلسطين ربيع دويكات " تقدم هذه الجوائز من باب التسويق لجذب الأفراد وتشجيعهم على الادخار، ولبناء قاعدة ودائع أوسع وأكبر ،بحيث إن كل ٢٠٠ دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى تعطي الشخص فرصة أكبر لربح الجوائز".

وقال مسؤول العلاقات العامة والتسويق في بنك الاستثمار الفلسطيني فرع البيرة خليل ناصر: " هدف البنوك أن تطرح برامج ودائع بجوائز على حسابات التوفير لاستقطاب الأموال من أجل استثمارهاوالجائزة قائمة على نظام الاحتمالات، كلما تزداد أرصدة الحسابات تزداد احتمالية الفوز بالجائزة ".

مما تقدم ، يتضح أن أنظمة الجوائز على حسابات التوفير لدى العديد من البنوك هي أنظمة تشجع وتحفز أفراد المجتمع على الادخار للحصول على جوائز نقدية أو عينية على مدخراتهم، وذلك لكون آلية اختيار الجوائز وفرص ربحها من خلال أجهزة الحاسوب الخاصة بالبنوك.

والسؤال هنا هل الفرص غير المتعادلة لأصحاب الودائع عند عرضها على أجهزة الحاسوب الخاصة بانتقاء الحسابات الرابحة للجوائز، تجعل توزيع هذه الجوائز عادلا وتخدم كافة فئات المجتمع أم لا ؟؟؟

شكاوى الجمهور من البنوك: تساؤلات في الصميم

خاص - رأي آخر (اقتصادي)

يشتكي عدد من جمهور المتعاملين مع البنوك، حول الخدمات المصرفية والمالية التي يقدمونها، ما يصعب أحيانا التعاملات المالية للأفراد والشركات، ويتذمر الجمهور من النفقات العالية مقابل الخدمات المصرفية إلى جانب التسويف والمماطلة في بعض المعاملات.

استمعنا لعدد من شكاوى جمهور البنوك، فيما تعلق بخدماتها وتعاملاتها، والتقينا بمشرف قسم "توعية ومعاالجة الشكاوى في دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق" في سلطة النقد الفلسطينية نضال ملحم للرد على هذه الشكاوى.

مماطلة وعدم مصداقية

يقول خليل مناع - صاحب شركة - أن هناك سوء تعامل من البنوك مع الجمهور وعدم مصداقية ومماطلة، حيث " قدم لمعاملة وكان لابد أن يأخذها قبل أخر السنة، إلا أنها بقيت لديهم ٢٢ يوما ، ثم طلبوا بعدها أوراق إتمام ، ما عطل أعماله بوجه خاص".

ورد ملحم على هذه الشكوى بأن سلطة النقد دائما تدعو البنوك لتسهيل معاملات المواطنين، لكن أحيانا يكون العميل غير واع بمتطلبات هذه المعاملة، فيؤخره البنك. وأضاف " هناك بعض الحالات تكون متطلبات البنك دقيقة، وتحتاج لكل ورقة يطلبها لأهميتها من وجهة نظره، وعليه يختلف إقبال الجمهور من بنك إلى أخر". وأكد ملحم أن سلطة النقد تفرض مدة زمنية للمعاملات الواضحة كبراءة الذمة مثلا ، حيث تحدد لها أسبوعا كأقصى حد لأنها لا تحتاج لوقت أكثر وفي "حال اشتكى الجمهور لها بخصوص المعاملات تنظر بشأنها وأحيانا تصدر تعميمات فورية للبنوك بشأنها".

أقساط القروض والفوائد

فيما اشتكت ميساء نادر- مهندسة ومدربة في معهد - من مشكلة القروض وأقساطها. وقالت " نسبة التسديد الشهرية تصل لأكثر من ٥٠٪ من الراتب الشهري مع بعض الزيادات والإضافات على المبلغ من البنك"، إلى جانب الفوائد العالية عليها، مما يجعله مرهقا ومكلف جدا في ظل الغلاء الذي نعيشه.

وبخصوص الشكوى أوضح ملحم " لا يسمح للبنوك لأي سبب كان أن تخصم أكثر من ٥٠ ٪ كأقصى حد من راتب الشخص المقترض"، وفي حال كان المقترض متعثر في القسط فإنه يجب إعادة جدولة السداد دون أن يزيد عن ٥٠٪ أيضا من الراتب". وفيما يتعلق بأسعار الفوائد قال محلم إن "سلطة النقد لا تتحكم بها، كون فلسطين لا تمتلك عملة خاصة لذلك لا يكون لها سلطة للتحكم بالفوائد على العملات الأخرى".

العمولات مقابل الخدمات

منير ناصر- مسؤول قسم الصيانة في شركة تجارية – تذمر من كثرة العمولات التي يتقاضاها البنك مقابل أي خدمة يقدمها ، فيما تكون قيمة العمولة عالية مقابل أية خدمة بنكية بسيطة.

يقول ملحم " البنوك مؤسسات ربحية بالأساس، لا تقدم الخدمات مجانا"، ولكن سلطة النقد تصدر تعليمات تحدد فيها أنواع العمولات المسموح بها وقيمة كل عمولة". أضاف "سلطة النقد تعمل على تحديث هذه التعليمات بعد دراستها بما يتناسب مع الوضع المالي وبناء عليه تقلل قيمة بعضها للنص وبعضها الأخر تلغيه".

الازدحامات أمام البنوك

شكوى أخرى من دلال سيف - صاحبة عمل خاص - حول الازدحام أمام مراكز وفروع البنوك في إجراء المعاملات المالية خاصة عند صرف الرواتب، خاصة " لا يوجد مقاعد ولا موظفين تكفي لخدمة المتعاملين بسرعة لاختصار وقتهم ".

يشير ملحم في هذا الشأن" عدد فروع البنوك الموجودة في مناطق فلسطين مناسب للكثافة الجماهيرية فيها، وأن سلطة النقد لا تفرض على البنك عدد الموظفين أو عدد قاعات الجمهور، فهذا يعود لسياسات البنك وإمكانياته". وتابع بأن " الوضع الفلسطيني له حالة خاصة، وذلك للوضع المالي الصعب للجمهور وتأخر الرواتب، فعندما يصرف الراتب في البنوك يقبل الجمهور عليها بشكل كبير في وقت واحد للحصول على الراتب لأنه بأمس الحاجة إليه".

رقم الحساب المصرفي الدولي والخصوصية المالية

أما حسن زبن - مهندس كهرباء - فكانت لديه تساؤلات ومخاوف حول رقم الحساب المصرفي الدولي (Ipan) الذي بدأت المصارف بتطبيقه، وقال انه "يتيح للمعنيين في البنوك غير البنك الذي أتعامل معه أو السلطة الإطلاع على الحوالات الصادرة والواردة من حسابي، وهذه خصوصيتي المالية ولا يحق لأحد أن يطلع عليها".

وأكد ملحم فيما يتعلق بهذه الشكوى أن هذا الرقم الموحد عالميا أنشىء لتسهيل عملية الحوالات بين البلدان ووصولها بأكثر دقة وأمان دون حدوث خلل في الحسابات، إلى جانب أنه يختصر الفترات الزمنية". وأضاف "بخصوص السرية فإنه ممنوع الإطلاع على تحويلات الحسابات والأرصدة إلا من سلطة النقد أو القضاء بأمر من المحكمة ". ويوضح ملحم أن " أي شكاوى مقدمة من الجمهور لسلطة النقد تأخذ منحيين؛ الأول يتم اتخاذ إجراء فوري من قبل سلطة النقد، وذلك في الحالات التي يكون فيها مخالفة واضحة وصريحة لتعليمات سلطة النقد النافذة على البنوك. أنا الثاني فإنه يتم فيه مخاطبة البنك المعني بالشكوى ومضمونها ليتم معالجته بعد التأكد من صحتها وإصدار التعميم اللازم للبنك بخصوصها".

ويختم ملحم بالقول أن سلطة النقد تجري رقابة مكتبية على البنوك بشكل دوري من خلال الكشوفات التي تتضمن شروط البنك والرسوم التي يفرضها وعمولاته وتصدر التعليمات اللازمة في حال مغالاة البنك أو سوء تعامله. ولضمان تطبيقها ترسل "النقد" فرق تفتيش ميدانية للتأكد من تقيد البنك بالتعليمات.

"بورصة" الدجاج ترهق المواطن .. فمن يتحكم بالسعر؟؟

ريناد موسى

حين يقف المواطن أمام محل الدجاج يراجع حساباته، ويفكر كم سيدفع من قوته لقاء شرائه دجاجة أو اثنتين ربما لا تكفي لسد احتياجات غداء يومه. وعندما يكون الفارق في سعر كيلو الدجاج خلال شهرين متتاليين ٤ شواقل على الأقل، يصبح من حق المواطن أن يتساءل عن سبب هذا الارتفاع.

الارتفاع الجنوني للأسعار

أخذت أسعار الدجاج بالارتفاع في الشهرين السابقين من هذا العام، حيث تراوح الكيلو الواحد من الدجاج بين ١٨ ، ١٧، ١٦,٥، بعدما كان متوسط سعر الكيلو في شهر شباط من العام الجاري، ١١,٥ شيقل، وبالتالي فإن هناك فرقا واضحا في ارتفاع الأسعار عن متوسط السعر الذي اعتاد عليه المواطن .

في الضفة الغربية ومقارنة بين شهري شباط وآذار من هذا العام، ارتفعت أسعار الدواجن بنسبة ١٩,٧٩٪، أما في غزة، فقد ارتفعت بنسبة ٤,٢٦٪ ، وكان ارتفاع سعر الدواجن من أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك التي وصلت إلى نسبة ٠,٥٢٪ في الضفة و٠,٩٥٪ في غزة، وفق معطيات لجمعية حماية المستهلك نشرت مؤخرا.

أسباب ارتفاع الأسعار

وبالنظر إلى الأسباب التي وقفت وراء ارتفاع أسعار الدجاج في الضفة الغربية في الفترة الأخيرة ، نجد أن السبب الرئيس هو حصول نقص في أعداد الدجاج اللاحم بحوالي ١٠٠ ألف طير أسبوعياً، بعد أن تقلصت كمية الدجاج من ٨٠٠ ألف طير إلى ٧٠٠ ألف طير، بالإضافة إلى انخفاض القدرة على الانتاج والنقص في الصوص، حيث أن ٧٠ ٪ من مزارع أمهات الدجاج في فلسطين تنتج بيض التفريخ، ولكن انخفضت هذه النسبة بسبب خروج جزء كبير من الأمهات من طور الانتاج، واستبدالها بأفواج جديدة تبيض بكميات أقل، وتعطي بيضا بجودة أقل، كما يتم تغطية النقص في الصوص من خلال الاستيراد من إسرائيل، إلا أنها في الفترة الأخيرة أعدمت أعدادا كبيرة من الدجاج بعد تفشي مرض أنفلونزا الطيور، ما أدى إلى هبوط الانتاج ببعض مزارع التفريخ، ورفع سعر بيض التفريخ، مما قلل من قدرة المزارع الفلسطيني على التربية.

إن الاعتماد المحلي على الأعلاف وهي الغذاء الرئيسي لقطاع الدواجن لا يزيد عن ٣٥٪، والاعتماد الأكبر يكون على الأعلاف المستوردة من إسرائيل والخارج، ومع وجود الحماية الإسرائيلية وعدم قدرتنا على التحكم في المعابر ما يلعب دوراً أساسياً في ارتفاع الأسعار.

حماية المستهلك من الاستغلال

من هنا، نجد أن هناك ضرورة وأهمية كبيرة لدراسة الارتفاع بأسعار الدواجن، فإذا كانت الحكومة تعتمد نظام السوق في السلع الأساسية ومنها الدواجن، ولا تضع الأسعار وإنما تقوم بتتبعها، فمن يضع حداً لارتفاع الأسعار ؟ ومن يقوم بحماية المستهلك المتضرر الكبير من هذا الارتفاع ؟؟ ولماذا لا نفكر في قطاع صناعة الأعلاف والاعتماد المحلي الذي يقلل العبء على مربي الدواجن ويقلل من السعر النهائي للمستهلك؟؟ .

"كوتا" لاستيراد لحوم العجل: التدخل الحكومي كسر الاحتكار

تقرير: خاص

أدى ارتفاع أسعار لحوم العجول في الشهور الأخيرة إلى تدخل حكومي لمنع الاحتكار الجماعي من التجار الفلسطينيين، وللتقليل من الاعتماد على الاستيراد من الجانب الإسرائيلي.

اختلال العرض والطلب

وفي هذا السياق قال مدير عام دائرة التسويق في وزارة الزراعة طارق أبو اللبن أن المستويات التي وصلت إليها أسعار لحوم العجل خلال الفترة الأخيرة لم يسبق أن وصلتها من قبل، فالوضع الطبيعي أن تكون الأسعار في وضع مقبول دون زيادة أو نقصان ، ما من شأنه أن يؤدي إلى اختلال بالطلب والعرض وهذا ما حدث فيما يخص لحوم العجل عبر وجود اختلال يتضمنه طلب كبير ونقص كميات وبالتالي ارتفاع الأسعار. أضاف أبو اللبن أن النقص في العجول " ناتج عن عدم وجود كميات كبيرة من العجول لدى الجانب الإسرائيلي، الذي يعتبر السوق الأكبر للتجار الفلسطينيين، جراء قرار وزارة الزراعة الإسرائيلية منع استيراد العجول من الخارج لحماية مربي الأبقار الإسرائيليين، بالإضافة لتوريد الجانب الإسرائيلي جزء من العجول إلى قطاع غزة، علما بأن الناتج المحلي من لحم العجل يكفي للسوق المحلي نحو١٧٪ سنوياً من إجمالي اللحوم المستهلكة في الضفة وغزة، البالغة قرابة ١٢٠ ألف عجل في العام، بينما يتم استيراد ١٢ ألف طن لحوم مجمدة". يضيف أبو اللبن "استخدمنا كل الطرق الممكنة لتساوي العرض مع الطلب، ومن ضمنها التأكد من أن مصدر اللحوم قادر على تزويد المنطقة بحاجتها عبر التواصل مع كلا الجانبين الإسرائيلي والتجار، وتم الاتفاق على إصدار تصاريح استيراد لحوم العجول، لعدد من التجار بهدف سد النقص في الكميات المتاحة بأسواق الضفة الغربية، فيما وزعت التصاريح على كل التجار المعروفين وعددهم ما بين ٨-١٠ تجار".

شروط الاستيراد

أما بخصوص الشروط فهي بالأغلب فنية – كما يقول أبو لبن – و" تتعدد ما بين عدم تجاوز الكمية ونوعية اللحوم ووجود عدالة بالتوزيع على التجار، وأن يكون تاجر مواشي ولديه بنية تحتية لاستيعاب الاستيراد من حظائر، وأن يكون ملتزما بالتسجيل لدى الوزارات ذات العلاقة سواء المالية أو الزراعة والحكم المحلي، وأمور أخرى من ضمنها إبلاغ التجار بضرورة تزويدنا بعروض سعر أولية وأمور تتعلق بالحجر البيطري للحرص على سلامة المواشي". وقال: "إن هذا الاستيراد فوري بدون جمارك، وتم الاتفاق مابين وزارة الاقتصاد الوطني والزراعة على وضع سقف سعري لا يتجاوز ٢٥٠، وبما يضمن هامشا من الربح ويغطي التكلفة.

الاحتكار وحقيقة الأزمة

الاحتكار وشح مصادر اللحوم

أما بخصوص ما تم إيراده حول التجار الذين اشتروا بكميات كبيرة بغية الاحتكار قبيل شهر رمضان ، فالواقع أن هناك تاجرا "س" من غزة اشترى بكميات كبيرة من الجانب الإسرائيلي وقام بإدخالها إلى غزة، وهو ما أحدث خللا بارتفاع الأسعار خاصة إثر إغلاق المعابر المصرية.

هنية : التخفيف من أثر الاحتكار

بدوره قال رئيس جمعية حماية المستهلك صلاح هنية، أن البداية كانت بتسجيل ارتفاع لم يحدث من قبل في أسعار اللحوم ليصل إلى ما بين ٦٣-٦٥ شيكل، في حين كان السعر مابين ٥٢ أو أقل. أضاف هنية، "عملياً استيراد هذه الكميات سيعمل على التخفيف من أثر الاحتكار للتجار من خلال التدخل الحكومي هو ما نطالب به، وعدم وقوف الحكومة مكتوفة الأيدي اتجاه الاحتكار الجماعي حيث تفرض مجموعة من تجار اللحوم سعرا مرتفعا موحدا للحوم في السوق، وهذا غير مسموح حسب قانون حماية المستهلك". وأشار هنية إلى أن " الأسعار في قطاع غزة لم تنخفض أيضا، وهناك شكاوى ضد الاحتكار، وهذا الارتفاع نتيجة شح في مصادر اللحوم، ولكن من خلال استصدار الرخص سنعمل على التخفيف عن كاهل المواطن، ونتيجة للتعاون ما بين وزارة الاقتصاد والزراعة وحماية المستهلك تم التوصل إلى إصدار رخص استيراد سواء للحوم المجمدة أو الحليب البودرة وغيرها من المنتجات الأخرى التي ستعمل بدورها على التخفيف من الاعتماد على الجانب الإسرائيلي". وأضاف المشكلة " تكمن في كون التجار يشترون بالكميات المتوفرة من الجانب الإسرائيلي، حيث تباع بالسعر الذي يريدون، ولكسر هذا الاحتكار ستتوفر في السوق قريبا كميات كافية تنهي معاناة التجار من عدم قدرتهم على شراء كميات كبيرة من لحوم العجل".

معضلتان

وبحسب الاستطلاعات، فقد شكل هذا الاحتكار أزمة حقيقة، فالكميات قليلة، والتجار أمام معضلتين، الانتظار بالدور للشراء، والاضطرار لشراء العجول كبيرة السن. يقول هنية " نسبة المعروض لا تتناسب مع حجم الطلب، وفي ظل هذا الارتفاع بأسعار لحوم العجل توجه الجميع لخيارات أخر كالدجاج والأغنام ليصل سعر كيلو الأغنام إلى ٨٠ شيقل، بينما ارتفع سعر كيلوغرام لحم الدجاج ١٨ شيقل، وبالتالي، فإن شح الموارد من " العجول" زاد الطلب على اللحوم الأخرى.

حكومة بلا موازنة

بقلم: محمد الرجوب

في الأسبوع الأخير من شهر آذار الماضي، قالت الحكومة الفلسطينية إنه لن يكون بمقدورها إعداد مشروع الموازنة وتقديمه إلى الرئيس محمود عباس في السقوف الزمنية التي يتيحها القانون نظرا لاحتجاز الاحتلال الإسرائيلي عائدات المقاصة الفلسطينية.

وفي ذلك الحين أعلن عن اعتماد "موازنة طوارئ" تقوم على صرف ٦٠ ٪ من رواتب الموظفين و ٥٠ ٪ من النفقات التشغيلية للوزارات، في ضوء غموض الايرادات بفعل حجز العائدات الضريبية، وأعلن في حينه أن الحكومة أعدت مشروع موازنة الأساس ليتم اعتمادها فور الافراج عن الأموال المحتجزة. وهو ما لم يحصل، بحيث بقيت آليات الجباية والانفاق دون مرجعية محددة.

الموازنة العامة ببساطة هي بيان تفصيلي يوضح إيرادات الدولة المتوقعة ومصروفاتها في السنة المالية، ونص القانون الفلسطيني على قيام الحكومة باعداد مشروع الموازنة وتقديمه إلى المجلس التشريعي لدراسته قبل شهرين من انتهاء السنة المالية، ولكن مع غياب السلطة التشريعية يجري اعتماد مشروع الموازنة من الرئيس وتصدر على شكل قرار بقانون.

ويتيح القانون الفلسطيني تحصيل الإيرادات واستمرار الصرف حتى موعد أقصاه ٣١ آذار من كل عام على أن يبدأ العمل بموازنة السنة المالية الجديدة اعتبارا من الأول من نيسان. ووفقا لما قالته الحكومة كان متعذرا إعداد موازنة واعتمادها في ضوء غموض الإيرادات الناتج عن احتجاز أموال المقاصة، وهو ما تفهمته الكتل البرلمانية التي اجتمعت مع رئيس الوزراء رامي الحمد الله في أواخر شهر آذار الماضي، لكن الحكومة والكتل البرلمانية بقيت صامتة حتى اليوم برغم مرور عدة أشهر على انتهاء أزمة احتجاز الاموال.

يقول مؤيد عفانة عضو الفريق الأهلي لشفافية الموازنة العامة، أن لا وجود لموازنة مقرة للعام ٢٠١٥، لأن الرئيس عباس لم يصدر قرارا بقانون بأيّ من موازنة الطوارئ أو موازنة الأساس.

واوضح أن التقارير المالية الشهرية، الصادرة عن وزارة المالية، هي أرقام مجردة لا تستند الى مرجعيات أو مقارنات، بما ورد في قانون الموازنة كما تجري العادة.

وأكد عفانة ان هناك سابقة حصلت في عام ٢٠٠٧، حيث تم الصرف وفق سيناريو ١-١٢ والمقصود اعتماد موازنة السنة السابقة والبناء عليها في السنة الجديدة. لافتا إلى أن وزير المالية شكري بشارة يعتبر أن مساءلته فيما يخص الموازنة تتم فقط من خلال المجلس التشريعي (الغائب) أو من خلال الرئيس، "ولا يتوفر لدى مكتب الرئاسة الطاقم الفني القادر على دراسة الموازنة وإبداء الملاحظات عليها".

وانتقد عفانة عدم قيام ديوان الرقابة المالية والادارية بدوره في التدقيق على الحسابات الختامية بعد انتهاء العمل بالموازنة وقال، إن الديوان لا يقوم بأي دور في الموازنة، في حين أن آخر تقرير صدر بهذا الخصوص كان عام ٢٠١١، وضرب مثلا، وهو أن التكاليف التشغيلية تعدت في عام ٢٠١٤ الرقم المحدد في الموازنة دون أن تتضح الأسباب.

ويلاحظ أنه منذ إفراج الاحتلال الإسرائيلي عن أموال الضريبة لم تتحرك أي من الكتل البرلمانية أو النواب لمطالبة الرئيس بإقرار موازنة السنة الجديدة، خاصة مع زوال السبب الذي أعدت الحكومة بموجبه موازنة طوارئ.

إعمار غزة: تعزيز الانتماء أهم

بقلم: رائد الأطرش

يتتبع المواطن الفلسطيني عامة والغزي على وجه الخصوص أخبار الإعمار و قضاياه العالقة معلقا آماله على حكومة التوافق الوطني المكلفة بإعادة الإعمار و حل قضايا الانقسام الفلسطيني.

خسائر جسيمة

فمع انتهاء الحرب الإسرائيلية الأخيرة، ومرور الذكرى السنوية الأولى على هذه الحرب العدوانية، دمر الاحتلال ٥٠٠ منشأة اقتصادية أي ما نسبته ٦٠٪ من الطاقة الإنتاجية للقطاع، ما أدى إلى تفاقم نسبة البطالة، حتى وصلت إلى ٧٠٪ ، وبالتالي بات من الضروري جدا سرعة العمل على إعادة إعمار القطاع، وتحديد الأولويات، علما بأن أكثر من ٨٠ ألف منزل دمرتها الحروب الإسرائيلية الثلاث، فيما نتج عن الحرب الأخيرة تدمير ١٧١٣٢ منزلا ما بين كلي وجزئي ....

السلطة الفلسطينية قدرت خسائر الحرب الأخيرة بأربعة مليارات دولار، واستطاعت جمع مليار و ٤٠٠ مليون، كأموال تعهد بها المشاركون في مؤتمر إعادة الإعمار بمصر، إضافة على المبلغ المقدر. في حين كانت حكومة د. سلام فياض السابقة قدرت خسائر حرب عام ٢٠٠٨، ب ٢,٨ مليار، أما حكومة هنية، فقدرت الخسائر بـ ٢,٢١٥ مليار، وبالتالي وصل الانقسام حتى في تقدير ميزانية الخسائر .

ملف شائك

اليوم تبدو الأمور أكثر تعقيدا مع تعطل الجهود الحكومية والرسمية لإعادة الإعمار بسبب الانقسام، وعدم تمكين الحكومة القائمة من ممارسة مهامها في القطاع، وبقي ملف إعادة الإعمار ملفا شائكا لم تحل مشاكله بعد ، فالسلطة تطالب حماس بتمكينها من الحكم في القطاع، وتسليمها المعابر، لمنع الحجج الإسرائيلية، ولتطبيق شروط المانحين المتفقين على تحويل المبالغ للسلطة بعد تمكنها من الحكم في القطاع ، أما حماس صاحبة السلطة الفعلية في غزة، فتطالب بدمج موظفيها أو ما سمي بموظفي ما بعد ٢٠٠٧ ، الذين يتراوح عددهم ما بين ٤٥ - ٥٠ ألف موظف، فيما تقدر فاتورة رواتبهم بحوالي ٦٠٠ مليون دولار سنوياً، أي ما معدله ٥٠ مليون دولار شهرياً في حين يصل عدد الموظفين الحكوميين في الضفة الغربية إلى ١٢٠ ألف موظف، وتقدر قيمة إجمالي رواتبهم بحوالي ٢٠٠ مليون دولار.

تضخم الجهاز الحكومي

يشير الدكتور نصر عبد الكريم أستاذ الاقتصاد في جامعة بير زيت، إلى أن النفقات الجارية، وخاصة فاتورة الرواتب للسلطة الفلسطينية تسجل أعلى رقم قياسي في تضخم الجهاز الحكومي والبطالة المقنعة، عندما يجري تسكين موظفي حركة «حماس» وإدماجهم في المؤسسات الحكومية.

إننا بحاجة الانتماء إلى الأرض والوطن والقضية، لنتمكن من إعادة إعمار ٩ محطات معالجة مياه و ١٨ منشأة كهربائية ومحطة توليد الكهرباء المدمرة، و ١٩ مؤسسة مالية ومصرفية و ٣٧٢ مؤسسة صناعية والمدارس أل ٢٢٢ والمستشفيات أل ١٠ والجامعات أل ٦ دمرها الاحتلال خلال حربه الأخيرة.

تغليب المصلحة الوطنية

كما أننا بحاجة إلى تغليب مصلحة الوطن على المصالح الحزبية حتى نصل لتطبيق الخطة التنموية في القطاع والتي وضعتها حكومة الوفاق الوطني والمتمثلة ببناء ٧٥ ألف وحدة سكنية و ٢٧٠ مدرسة ومشفيين ، إضافة لتطوير حقل الغاز على شاطئ غزة و تشييد مطارها وميناءها التجاري وإنشاء محطة لتحلية المياه ومحطات الصرف الصحي .

إن المواطن الغزي عامة و نحو ١٠٠ ألف مهجر خاصة ، بانتظار إعمار الانتماء حتى تُعمر غزة، ولا يتأتى ذلك إلا بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، عندها يمكن فقط الحديث عن الإعمار: إعمار الانتماء وإعمار البيوت.

فلسطين آخر المستفيدين اقتصاديا من المشاريع الإقليمية

خاص - رأي آخر (اقتصادي)

شرعت شركة ايطالية بإعداد مخططات لطرق وسكك حديد ومطارات، وميناء في الضفة الغربية وقطاع غزة، "استعدادا لسيناريو ما بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي"، ويتضمن المشروع الرامي لربط فلسطين بدول الجوار عبر طرق برية وقطارات، إقامة "ممر آمن" للوصل بين الضفة وقطاع غزة بطول ٤٤ كيلو مترا.

المخطط الشمولي للنقل والمواصلات

وأطلق على المشروع اسم "المخطط الشمولي للنقل والمواصلات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والممر الآمن الرابط بينهما". وتقول الحكومة الفلسطينية إن المشروع "فني تقني" لمرحلة ما بعد حصول التسويات السياسية ويمتد على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، في حين يبدي مراقبون تخوفا من أن يكون واحدا من المشاريع الإقليمية الرامية لدمج إسرائيل و"كأنها جزء أصيل من مكونات المنطقة". ويلفت هؤلاء إلى مشروع قناة البحرين، ومشاريع أنابيب النفط والغاز.

ونص اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على قيام الأخيرة بفتح طريق آمن يربط بين الضفة وغزة لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع، وتم ذلك فعلا عان ١٩٩٩، لكن الاحتلال الإسرائيلي سرعان ما أغلقه منذ بداية انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ وحتى الآن.

مخططات ما بعد التسوية

يقول وكيل وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية عمار ياسين إن "المخطط الشمولي للنقل والمواصلات" تشارك فيه لجنة حكومية من وزارات النقل والمواصلات، والحكم المحلي (البلديات)، بالإضافة للأشغال العامة والتخطيط.

وأوضح أن المشروع يتضمن "الممر الآمن" لربط الضفة وغزة ويتكون من مسار للسيارات وآخر للشاحنات، بالإضافة إلى أنابيب لنقل النفط والغاز وخطوط الاتصالات وغيرها. وقال إن الحكومة الفلسطينية طرحت عطاء، فازت فيه شركة ايطالية، على أن يتم التمويل من بنك الاستثمار الأوروبي،

وذكر أن موظفي وزارة النقل والمواصلات يعملون حاليا بمساعدة الشركة لتثبيت ٩٢ نقطة للاختناقات المرورية في الضفة الغربية ليتم إدراج طرق بديلة لمعالجتها في إطار المخطط الشمولي.

ويراعي المخطط الشمولي الربط مع دول الجوار العربية بحيث تمتد سكة حديد من سيناء المصرية نحو قطاع غزة ومنه عبر الممر الآمن إلى الضفة الغربية، كما ويتضمن الربط بالطرق البرية مع الأردن. بحسب ياسين. وأشار إلى أن الطرق الالتفافية التي أقامها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية للربط ما بين المستوطنات من جهة وبينها وبين العمق الإسرائيلي من جهة أخرى ستبقى دون تغيير". وقال إن المخطط يتضمن إقامة ميناء ومطار في قطاع غزة، وتحديد مكان لإقامة مطار في الضفة.

وسيقام الميناء على أنقاض مشروع سابق بدأ تنفيذه في أواخر تسعينيات القرن الماضي على شاطئ بحر غزة، غير أن العدوان الإسرائيلي دمّر ذلك مع بداية الانتفاضة.

وحول الحاجة لهكذا مخططات وجدواها في ظل بقاء وجود الاحتلال، قال وكيل وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية عمار ياسين: "عملنا مهني للتحضير إلى مرحلة ما بعد التسويات السياسية، وحول إمكانية حصولها من عدمه فهذا يعود للمستوى السياسي".

ويأخذ المخطط سيناريو عام ١٩٦٧، وكذلك سيناريوهات أخرى مثل احتمالية حصول تبادل أراض.

في المقابل قال الأكاديمي الفلسطيني الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم، إن المشاريع الإقليمية التي تتم برعاية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي "تهدف في جوهرها إلى دمج إسرائيل بالمنطقة، حتى وإن كان ظاهرها اقتصادي يعود بالنفع على جميع الأطراف".

وتابع: "من حقنا أن نخشى من أن تكون هكذا مشاريع جسرا لتجاوز حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني، لأن التعامل معها يجري وكأن الاحتلال انتهى".

واعتبر، أن أي مشروع اقليمي يتضمن تطبيع علاقات اقتصادية مع اسرائيل أو جعلها جزء متكاملا مع المنطقة، "هو سابق لأوانه ما لم تحصل تسوية سياسية بغض النظر عن المنافع الاقتصادية الآنية".

وبخلاف ذلك -يضيف عبد الكريم- تعد هذه المشاريع منافية لجوهر مبادرة السلام العربية التي نصت على تطبيع شامل للعلاقات بعد إعاقة الحقوق العربية والفلسطينية المغتصبة.

وتساءل: " كيف يمكن أن يكون لدى الشركة الإيطالية رؤيا ومخططات دون أن يتوفر اتفاق ما بين الحكومات ذات العلاقة"؟ وقال إن التجارب أثبتت أن هذه المشاريع "تتم على حساب الفلسطينيين كما حدث في مشروع قناة البحرين الذي تجاوز الفلسطينيين وبذلك أكثر المتضررين سياسيا وآخر المستفيدين اقتصاديا من هكذا مشاريع".

ووقع الجانبان الإسرائيلي والأردني اتفاقا يمهد لبدء تنفيذ المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع ربط البحرين الأحمر والميت المعروف بـ "قناة البحرين"، وتم استثناء السلطة الفلسطينية،

وقال الأكاديمي الفلسطيني، إن الاقتصاد هو أحد مداخل التسوية السياسية المنقوصة ولا يمكن عزله عن الملف السياسي والأمني، ورأى أن إسرائيل "تنطلق في علاقاتها مع محيطها من اعتبارات أمنية ثم سياسية وأخيرا اقتصادية، ولم يسبق أن غلبت مصالح اقتصادية على ملفات أمنية، ويمكن أن تضحي (إسرائيل) بأي منافع اقتصادية إذا ما تعارضت مع مصالحها الأمنية".

المشـــاركـــون

عـهـود الخفـش: شبكة معا الإذاعية
رينـاد مـوسـى: خريجة صحافة بير زيت
تحرير بني صخـر: خريجة إعلام
محمـد الـرجـوب: راديو أجيال
نـور عبـد الفتـاح: خريجة إذاعة وتلفزيون
مادليـن شعبـان: خريجة إذاعة وتلفزة
مـالك أبو عريـش: خريج إذاعة وتلفزيون
رائـد الأطـرش: راديو رابعة
حـلا خـلايلـة: شبكة القدس الإخبارية
رامـا يـوسـف: تلفزيون الغد العربي
أمـاني عـوض: "وطن"
سهـى المسيمي: مدونة "بدي احكي"
بـاسـم زيـدانـي: شبكة الأرز
ميسـاء بشـارات: راديو الشمال

هيئـة الإشـراف
لميس الشعيبي
شادي زيدات
محمد عبد ربه

OXFAM Novib
MIFTAH
telephone: 02-2989490 / fax: 02-2989492
website: www.miftah.org / email: info@miftah.org